

الجديد في التنمية السياسية: رؤية نقدية

هدى ميتكيس*

ملخص: تعكف هذه الدراسة على تتبع التطورات التي طرأت على حقل التنمية السياسية الذي اختص بتعرُّف التحولات البنوية التي تشهدها دول العالم الثالث، ومن هذا المنطلق يتم إلقاء الضوء على مدى تأثير أدبيات هذا التخصص بمختلف الانتماءات والتباينات الأيديولوجية. هذا كما تطرح الدراسة ضرورة لجوء علم التنمية السياسية في ظل المتغيرات المعاصرة إلى تطوير مناهجه وفروضه بما يتواءم مع المستجدات العالمية، وبخاصة مع ظهور مفاهيم أخرى تزاخم مفهوم التنمية السياسية مثل «المجتمع المدني» في مقابل الدولة، إلى جانب ظهور مفاهيم التعددية باعتبارها الغاية الأساسية للعملية السياسية. وقد رصدت الدراسة عبر محاولة تأصيل مفاهيمي مختلف الأهداف والاهتمامات المعاصرة في هذا المجال، كما حرصت على تتبع الإسهامات العربية في أدبيات التنمية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الاهتمامات المعاصرة للتنمية السياسية قادت في مجملها إلى تطور مماثل في نظريات هذا العلم وطروحاته والتي يتمثل أهمها في نبذ وجود حدود فاصلة بين كل من دول العالم الثالث والعالم المتقدم في ظل ما عرف بموجبات عملية التحول الديمقراطي، كما أوضحت الدراسة تأكيد مختلف الأدبيات على أهمية التنافس الدولي في إطار قوى السوق مع عدم اغفال دور الدولة مع ضرورة تحقيق نوع من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع في ظل تقبل دور للفاعلين الدوليين الذين يسهمون في وضع الشروط المعاصرة للعملية التنموية.

المصطلحات الأساسية: التنمية، الدولة التنموية، التحول الديمقراطي، المجتمع المدني، حالة العلم، الاقتربات.

* أستاذ (Professor) بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

مقدمة

زخرت الساحة السياسية منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية بفيض من أدبيات التنمية السياسية، وهو الحقل الذي بات يشغل حيزاً لا يستهان به بين شواغل المحللين بوصفه تخصصاً متميزاً في إطار العلوم الاجتماعية الحديثة اختص بإحداث تحولات بنيوية في مجتمعات دول العالم الثالث يكون للتطوير السياسي فيها دور أساسي.

ومنذ ظهور التنمية السياسية بوصفها حقلاً جديداً في علم السياسة يسعى إلى محاولة تحقيق نقلة نوعية لمجتمعات العالم الثالث من خلال تطبيق النموذج الغربي شاع استخدام هذا المصطلح ليكون متن علم تعددت مدارسه ومناهجه وتباينت حوله الآراء بعد أن استأثر بجاذبية خاصة بين مختلف العلوم الاجتماعية. وعلى هذا النحو شهدت دراسات التنمية التي انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1945 تطورات واسعة النطاق على غرار مختلف فروع العلوم الاجتماعية وبخاصة أنها قد أعلنت أن من أهم أهدافها إعادة بناء حكومات ما بعد الحرب وفي الفترة التي شهدت استقلال كثير من دول العالم الثالث الساعية إلى التجديد.

ويعني ذلك أن مفهوم التنمية السياسية هو نفسه مفهوم يتسم بالحدثة، حيث لم تزد فترة استخدامه عن نصف قرن من الزمان، وأصبح منذ ذلك الحين مجتذباً للباحثين الأكاديميين بعد أن تصدر كثيراً من الجامعات ومراكز البحوث الأوروبية والأمريكية التي أخذت على عاتقها وضع محددات التحديث السياسي في دول العالم الثالث ودراسة ظواهر التغير الاجتماعي التي احتلت موقعاً أساسياً في المقررات الجامعية الحديثة.

من هذا المنطلق فقد بدا من المنطقي أن الدافع الأساسي وراء استحداث هذا المجال تمثل في تحقيق الاستقرار السياسي في هذه الدول أملاً في ضمان استمرارية المصالح الغربية فيها.

ومن خلال نظرة فاحصة لأدبيات التنمية السياسية يتبدى مدى تأثير الإنتاج العلمي لهذا التخصص بالإنتماءات الأيديولوجية التي تباينت بين كل من الفكر التحديثي والماركسي في فترة من الفترات.

وتعكف هذه الدراسة على سبر أغوار مجال حقل التنمية السياسية وبخاصة

فيما يتعلق بالتطورات الحديثة التي يشهدها هذا العلم والإسهامات المعاصرة في هذا الشأن، ولا سيما أن كثيراً من الرؤى الحديثة التي تناولت هذا الموضوع بالدراسة من خلال فيض من الأدبيات قد مالت إلى انتقاد عجز هذا العلم عن التوصل إلى نظرية عامة للتنمية السياسية يمكن أن تسهم في وضع أسس راسخة للعملية التنموية، حتى إن كثيراً من هؤلاء قد رأوا أنه على الرغم من إيلاء دراسات التنمية السياسية أهمية خاصة لدول العالم الثالث فإنها ضلت طريقها ولم تحقق ما كانت تصبو إليه من طموحات حتى إنها فقدت هويتها المتخصصة نتيجة تشعب مجالات اهتماماتها (Leftwich, 1992: 82-84).

وعلى هذا النحو كان على علم التنمية السياسية أن يطور مناهجه وفروضه بما يتواءم مع مجريات الأمور وطبيعة الأحداث، بحيث فرضت هذه الأخيرة إعادة تقويم لبعض أسس نظريات التنمية، فبعد عقود من التنمية ما زالت دول العالم الثالث تعاني من الازمات السياسية نفسها بل إن بعضها تراجع إلى مستويات دنيا من الكفاءة والفاعلية.

وعلى هذا النحو ارتأى بعض الباحثين بروز مفاهيم أخرى تزامم مفهوم التنمية مثل مفهوم المجتمع المدني في مقابل الدولة إلى جانب ظهور مفاهيم التعددية بوصفها الغاية السياسية للعملية السياسية والمحتوى الرئيس للتنمية السياسية (عارف، 1992: 12)، وعلى الصعيد نفسه قاد سقوط الاشتراكية في أوروبا ومعظم دول العالم الثالث إلى إعادة النظر في كثير من الفروض الماركسية في إطار تراجع الحتمية التاريخية الماركسية ومحاولة إحلال حتمية الرأسمالية الليبرالية بدلا منها.

وفي إطار هذا الواقع تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن عدد من التساؤلات، وذلك من خلال رؤية نقدية للجديد في أدبيات التنمية السياسية ولا سيما فيما يتعلق بأهدافها واهتماماتها المعاصرة، فما المجالات الحديثة في دراسات التنمية في ظل هذه التطورات، وما طبيعة الإسهامات العربية وثقلها في هذا الشأن؟

ولاستجلاء مختلف التطورات الحديثة التي يشهدها حقل التنمية السياسية تتناول هذه الدراسة عدداً من النقاط من أهمها:

أولاً: تأصيل الأدبيات لمفهوم التنمية السياسية.

ثانياً: إطلالة على الانطلاقة الأولى لأدبيات التنمية السياسية.

ثالثاً: التنمية السياسية بين التباين الأيديولوجي والتنظيري.

رابعاً: الأهداف والاهتمامات المعاصرة للتنمية السياسية.

خامساً: المجالات الحديثة للدراسات التنموية.

سادساً: الجديد في نظريات التنمية.

سابعاً: الإسهامات العربية.

ثامناً: مستقبل التنمية السياسية.

أولاً: تأصيل الأدبيات لمفهوم التنمية السياسية

فإذا ما تطرقنا إلى مختلف مجالات الأدبيات لتأصيل مفهوم التنمية السياسية فسوف نلاحظ حدوث تغيير في كثير من أسس التحليل المقارن منذ الخمسينيات، وذلك نتيجة ظهور عدد من المشكلات في دول العالم الثالث حديثة الاستقلال، وهي مشكلات تتباين طبيعتها مقارنة بمثيلاتها في الدول المتقدمة.

هذا وقد تمثلت أهم هذه المعضلات في صعوبة التوصل إلى حل سياسي لمواجهة مقتضيات التحديث الاقتصادي إلى جانب ضرورة تحديد الأساليب والإجراءات لتأمين مسار التنمية السياسية.

وعلى هذا النحو تم تعريف التنمية السياسية في تلك الفترة المبكرة من اهتمامات مختلف الأدبيات بهذا الموضوع على أنها تلك العملية المستمرة ذات المراحل المحددة التي تهدف إلى تحقيق غاية معينة تتمثل في تطبيق النظام الديمقراطي الليبرالي (Badie, 1994: 4-5).

وقد أفصحت هذه الأدبيات صراحة عن أهدافها التي تمثلت في تحسين الأوضاع الاقتصادية لدول العالم الثالث وتطبيق النموذج الليبرالي الغربي بوصفه وسيلة لتحقيق التنمية السياسية بما يضمن استمرارية هذه الأنظمة واستقرارها ويباعد بينها وبين الثورات الراديكالية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن أدبيات التنمية قد واجهت صعوبات بالغة في تحديدها لمفهوم التنمية السياسية وأهدافها، حيث تباينت الآراء في هذا الصدد بين من رأى في هذه العملية أحد المقتضيات الأساسية للتنمية الاقتصادية، ومن عنيت التنمية السياسية لديه إرساء دعائم نظام سياسي على النهج الغربي على غرار

المجتمعات الصناعية، بحيث يعكس ممارسات سياسية حديثة، كما ارتأى بعضهم الآخر في التنمية السياسية مجرد تحسن في قدرات النظام السياسي وأدائه.

إجمالاً للقول ودون التطرق إلى تفاصيل أهداف التنمية السياسية - وهو ما سنتناوله في حيز آخر من هذه الدراسة - فإن مفهوم التنمية السياسية يعد بحق وما زال من أكثر المفاهيم تعقيداً وتنوعاً، بحيث فتح المجال لجدل واسع النطاق بين المحللين السياسيين، ومن ثم انفرد بحيز متنامٍ من شواغلهم المعاصرة بعد أن لجأ كثير منهم إلى رفض النظريات التنموية التحديثية التي أغفلت واقع دخول العالم الثالث وخصوصيته - على نحو ما سيتضح لنا.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من ظهور مفهوم التنمية السياسية بشكل أساسي - على نحو ما أسلفنا - بعد الحرب العالمية الثانية فقد سبق استخدام بعض المصطلحات التي ارتبطت بمفهوم التنمية مثل «التحديث» Modernization أو التغريب Westernization في القرن التاسع عشر، عندما ثارت مسألة تطوير اقتصادات بعض دول أوروبا الشرقية.

وقد برز هذا المفهوم في البداية في إطار علم الاقتصاد، حيث استخدم الاقتصاديون اصطلاح التنمية الاقتصادية في بدايات القرن العشرين إلى أن انتقل هذا المفهوم إلى علم السياسة في منتصف القرن العشرين. هذا وقد تعددت منذ ذلك الحين تعريفات التنمية السياسية التي تناولها مفكرو ما سمي بـ«لجنة السياسات المقارنة» التابعة لمجلس دراسات العلوم الاجتماعية التي تبنت منذ بداية الستينيات برنامجاً ضخماً شمل كثيراً من المؤتمرات والإصدارات التي كان الهدف منها جمع جميع المعلومات والخبرات عن مشكلات التنمية وأنماطها.

وعلى الرغم من تعدد توجهات أدبيات التنمية السياسية - على نحو ما سيتضح لنا فإن جوهر مفهوم التنمية السياسية تركز كما رأى «شيلكوت Chilcote» حول تزايد معدلات تباين الأبنية وتخصصها في إطار علمانية الثقافة السياسية، إلى جانب انتهاج نظام تعددي على النهج الغربي يحرص على التمسك بأبعاد الديمقراطية الليبرالية من توسيع لنطاق المشاركة والمنافسة مع ترسيخ لمفهوم الولاء للدولة القومية (Chilcote, 1954: 10-12)، وعلى هذا النحو ربط كثير من الكتاب الغربيين بين عملية التنمية السياسية في دول العالم الثالث والنموذج الغربي الذي يقوم على الليبرالية السياسية بما تتضمنه من تعددية ولا مركزية

سياسية، أي أن غاية هذا المفهوم قد ارتبط بتبني قيم النظم الغربية وأهدافها التي رأت في الحرية القيمة العليا المترتبة على التنمية السياسية.

وقد رأى «لوشيان باي Lucian Pye» في عملية التنمية انعكاساً لتغيير اجتماعي متعدد الجوانب يشمل كثيراً من المجالات بهدف التوصل إلى مصاف الدول الصناعية المتقدمة (Pye, 1966: 33-34).

وعلى الرغم من تعدد تعريفات التنمية السياسية من قبل المفكرين الغربيين وبخاصة رواد لجنة السياسات المقارنة - السابق ذكرها - والتي سوف نتناول إنجازاتها بقدر من التفصيل، فإن تعريف «صمويل هانتنجتون Samuel Huntington» اتسم بأهمية خاصة حيث عني التحول نحو المزيد من المأسسة لمواجهة تصاعد معدلات المشاركة السياسية.

أما المفكرون من ذوي الميول اليسارية أو الشيوعية فقد مالوا في تحليلاتهم للتنمية السياسية إلى الربط بين مفهوم التقدم وقضايا التحرر الاقتصادي والسياسي متباعدين عن النموذج التحديثي الليبرالي، حيث أكد هؤلاء على قيمة المساواة التي تأخذ الدولة على عاتقها وبناء عليها مهمة الالتزام طبقاً للنموذج الاشتراكي.

على هذا النحو فإن التنمية السياسية تتجاوز النمو الاقتصادي - كما رأى بعض الباحثين - حيث عنيت إحداث تغييرات أساسية في المجتمعات والنظم والنماذج السياسية والمؤسسية، كما أكدت على أهمية اكتساب قيم ومفاهيم جديدة (المشاط، 1988: 48-50).

أما مفهوم التحديث الذي يعد من أكثر المفاهيم ارتباطاً بمفهوم التنمية السياسية لاهتمامه بتحديد أطر هذه الأخيرة وأبعادها فقد عرفه «كوهلي Kohli» بأنه النمو المرتبط بمختلف فروع الإنتاج بما يقود إلى تحديث مختلف الجوانب التي تعد مثل إطار يسهل تطبيق العلم على العملية الإنتاجية (Kohli, 1986: 8).

وبالمثل رأى «بارسونز Parsons» أن التحديث يعكس عملية ثقافية تشمل تبني قيم ومواقف مغايرة للقيم السائدة في المجتمع التقليدي مستندة إلى العقلانية والإنجاز (Parsons, 1957: 25).

ودون الخوض في مختلف تعريفات أصحاب النظرية التحديثية، فقد مالت جميعها إلى تطبيق النمط الغربي في التطور ونقل القيم والمؤسسات الغربية باعتبارها معياراً للتحديث، فالتحديث طبقاً لهذا المفهوم يعد مثل تقليد للغرب.

أما مفهوم التغريب فقد أطلق على عمليات التنمية في سياق تطوير مجتمعات أوروبا الشرقية بهدف تطبيق النمط الحضاري الأوروبي على هذه الدول وضمان تبعيتها للدول الغربية.

ومن جانب آخر فقد حظى مفهوم التقدم progress في المؤلفات الاشتراكية بأهمية خاصة عوضاً عن مفهوم التنمية، ويلاحظ أن استخدام هذا المصطلح عادة لم يقصر التقدم على تغير كل من نمط الإنتاج وعلاقاته وإنما اتسع ليشمل جميع نواحي المعرفة الإنسانية.

وحرى بهذه المحاولة لاستجلاء مفهوم التنمية السياسية ضرورة إلقاء الضوء على تطور أدبيات التنمية السياسية التي بدأت انطلاقتها الحقيقية منذ الستينيات في ظل الموضوعات الحديثة التي تناولها علم التنمية السياسية.

ثانياً: إطلالة على الانطلاقة الأولى لأدبيات التنمية

ومن خلال إطلالة سريعة على الانطلاقة الأولى لأدبيات التنمية فسوف نلاحظ أن دراسات التنمية والسياسات المقارنة قد شهدت منذ بداية الستينيات طفرة واسعة النطاق نبعت على نحو - ما ذكرنا - من الولايات المتحدة الأمريكية، وقد اختصت هذه الدراسات بمجالات التنمية في دول العالم الثالث وبخاصة في كل من إفريقيا وآسيا، وقام بها كل من «أبتر Apter» و«بينن Bienen» و«كولمان Coleman» و«باي Pye» إلى جانب كل من «روستو Rustow» و«سكلار Sklar» و«واينر Weiner» و«يونج Young»، حيث تناول هؤلاء بالدراسة كلاً من غانا وأوغندا ونيجيريا وساحل العاج والكونغو، إلى جانب اهتمامهم بتركيا وإيران وباكستان واليابان وبورما، وخلال هذه الفترة استندت معظم الأدبيات إلى تحليلات كمية وإحصاءات دقيقة عن كثير من الدول النامية، كما قامت بتطوير عدد من الفروض واختبارها في إطار العلاقة المتصورة بين كل من مظاهر التحديث مثل (التصنيع والتحضر والتعليم وانتشار وسائل الإعلام) من ناحية، والتعبئة السياسية والتحول نحو الديمقراطية من ناحية أخرى، وكان من بين هذه الدراسات تحليلات كل من «ليرنر Lerner» و«ليبست Lipset» و«كولمان Coleman» و«دويتش Deutsch» في نهايات الخمسينيات حول الفروض الخاصة بالتعبئة الاجتماعية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن دراسة مشكلات دول العالم الثالث لم تشكل مجالاً خصباً لأدبيات التنمية السياسية فحسب وإنما امتدت كذلك لتشغل حيزاً متنامياً من

اهتمامات علماء الاقتصاد، بحيث مثلت مصدراً لكثير من الأدبيات، وإن عني هؤلاء بتطبيق التجربة الغربية لتحقيق التنمية في دول العالم الثالث.

ومما يذكر أن مسميات الدول وتصنيفاتها التي عنيت أدبيات التنمية السياسية بدراساتها قد تعددت وتنوعت بين وصف «الجديدة» و«الصاعدة» أو «المتخلفة» و«النامية».

وقد تمثل التحدي الحقيقي لمفكري التنمية خلال الخمسينيات والستينيات في تخير السبل والوسائل التي يمكن أن تنتهجها هذه الدول لولوج مرحلة التحديث وتحقيق التقدم، وذلك من خلال نشر المعرفة وتطوير التكنولوجيا وتحقيق مستويات أعلى من الرفاهية وتبنى سياسات أكثر ليبرالية.

وفي حين ارتأت مجموعة من الأدبيات إمكانية ترابط مختلف هذه العناصر في إطار متناغم مثل «باكنهايم Packenham» توقع بعضهم الآخر ومن بينهم هانتنجتون Huntington و«آيزنستات Eisenstadt» إمكانية حدوث قدر من الخلل وعدم التوازن بينها قد يقود إلى نوع من الانهيار.

وقد استلهم هؤلاء فروضهم وتحليلاتهم من فكر كل من «كارل ماركس» و«سير هنري مين Maine» و«إميل دوركايم Durkheim» وغيرهم من مفكري القرن التاسع والعشرين وبدايات القرن العشرين.

وعلى الصعيد نفسه تبنت مجموعة أخرى من دارسي التنمية فكر «ماكس فيبر»، ومن بينهم «آيزنستات» و«بيندكس Bendix» و«جونتر روث Guenther Roth»، كما برز تأثير الدور التنظيري لـ«بارسونز Parsons» في دراسات التنمية السياسية وبخاصة ما يرتبط منها بالنظام والتفاعل بين الثقافة والشخصية، وذلك على كل من المستويين الجزئي والكلّي.

هذا وقد أكدت بعض أدبيات هذه الفترة على أهمية العوامل النفسية في العملية التحديثية إلى جانب إبرازها لدور الاتجاهات والقيم وخصائص الشخصية في هذا الشأن، وقد تضمنت كتابات كل من «ماكلياند McClelland» و«هاجن Hagen» و«ليرنر Lerner» جميع هذه الجوانب التنموية.

على الصعيد نفسه مال بعض المفكرين إلى إبراز أهمية بعض المؤسسات مثل البيروقراطية أمثال: «بريانتني Braibanti» و«آيزنستات Eisenstadt» أو إلى توضيح طبيعة التفاعلات بين هذه المؤسسات على النحو الذي تناوله كل من «شيلز Shils»

و«ريجز Riggs» ثم «ألموند Almond» و«كولمان Coleman» إلى جانب مؤلفات «ألموند Almond» و«فيربا Verba» ثم «آبتر Apter» عام 1965.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من إيلاء هؤلاء المفكرين أهمية خاصة إلى التحليل الجزئي أو الكلي لمظاهر التنمية والتحديث فإنهم جميعاً أدركوا أهمية تناول كل من المستويين.

وقد قام بعض المفكرين بطرح عدد من فروض التنمية واختبارها، وصياغة نموذج للتعبئة المؤسسية يفسرون من خلاله سبب انهيار النظام السياسي (Huntington, 1968: 207) كما تحدث بعضهم عن التحول التاريخي نحو الديمقراطية (Rostow, 1962: 30) وشروط هذه الديمقراطية (Dahl, 1971: 21).

وتجدر الإشارة إلى أن كثيراً من هذه الأدبيات التي تضمنها برنامج «لجنة السياسات المقارنة» والذي نبغ التخطيط له من الاقتناع بأن التنمية في العالم الثالث لا تستند إلى الإصلاحات الاقتصادية فقط، وإنما تركز إلى مؤسسات سياسية قادرة على تعبئة المصادر البشرية والمادية وتنميتها، حيث نظر إلى المتغيرات السياسية على أنها لا تقل أهمية عن العوامل الاقتصادية، كما أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق إلا عندما تسبقها تنمية سياسية.

وقد بدأ أول إصدارات هذا البرنامج عام 1963 تحت إدارة «باي Pye»، وتضمنت عدداً من المناقشات النظرية حول العلاقة بين الاتصال والتنمية، إلى جانب دراسات لأنماط الاتصال في كل من اليابان وتركيا وإيران وتايلاند والصين (Pye, 1963)، كما ناقش هذا المجلد دور أجهزة الإعلام في تفسير اتجاهات الاتصال في دول العالم الثالث وأنماطه إلى جانب توضيح دور المفكرين في العملية التحديثية.

وعلى هذا النحو صدر المجلد الثاني لدراسات التنمية في نهاية عام 1963 وقام بتحريره «لا بالمبارا La Palombara». وتناول دور البيروقراطية في عملية التحديث والتنمية، إلى جانب تطرقه إلى طبيعة التوترات القائمة بين كل من البيروقراطية وإجراءات التحول الديمقراطي (La Palombara, 1963).

وفي عام 1964 قام «روستو Rustow» بتحرير المجلد الثالث من إصدارات هذا البرنامج الذي تناول من خلاله بعض التجارب الناجحة للتنمية خارج أوروبا وأمريكا الشمالية؛ مثل اليابان وتركيا في إطار مقارن.

أما الإصدار الرابع والذي أشرف على تحريره «كولمان» عام 1965 فقد عالج دور عملية التحديث والتعليم في التنمية السياسية والاقتصادية في عدد من المجتمعات، وذلك من خلال تتبع عدد من الاستراتيجيات التعليمية والتنموية (Coleman, 1965).

وفي نهاية العام نفسه قام «باي» و«فيربا» بإصدار المجلد الخامس الذي ركز على العلاقة بين الثقافة السياسية والتنمية، حيث تمت المقارنة بين أنماط عدد من اتجاهات بعض الدول الأوروبية وثقافتها وبعض دول العالم الثالث وتوضيح نتائج هذه الأنماط الثقافية على التنمية الاقتصادية وعملية التحول الديمقراطي (Pye & Verba, 1965)، وفي منتصف الستينيات اختص المجلد السادس والذي قام بتحريره كل من «لابالومبارا La Palombara» و«واينر Weiner» بتوضيح دور الجماعات السياسية في كل من أوروبا الغربية والولايات المتحدة وبعض دول العالم الثالث في دفع العملية التنموية على كل من الصعيدين الاقتصادي والسياسي (La Palombara & Weiner, 1965)، ومن الجدير بالإشارة إليه أن هدف هذه الإصدارات في إطار برنامج دراسات التنمية قد اتسم بالتواضع النسبي، حيث اقتصر على تجميع بعض المعلومات الخاصة بحقل المعرفة وتحليل دور المؤسسات في كل من الدول المتقدمة والنامية، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه المجلدات مثلت لدارسي التنمية والدراسات المقارنة في فترة الستينيات والسبعينيات أهم مصادر دراسة المؤسسات والبيروقراطية والأحزاب والثقافة السياسية.

وعلى هذا النحو توالى إصدارات لجنة السياسات المقارنة عن التنمية السياسية، وإن اتسمت بقدر أكبر من الطموح، حيث اختصت الدراسات التالية في حقبة السبعينيات بمحاولة إرساء دعائم نظرية للتنمية السياسية، كما تناولت هذه المؤلفات مفهوم التنمية السياسية من منظور إمبيريقي تاريخي من خلال عرض للتجربة الأوروبية في بناء الأمة، وذلك للتوصل إلى نموذج للدولة المركزية في دول العالم الثالث بعيداً عن الأبنية التقليدية أو القبلية.

ثالثاً: التنمية السياسية بين التباين الأيديولوجي والتنظيري

شهدت أدبيات التنمية السياسية خلال قرابة نصف قرن من الزمان تبايناً أيديولوجياً وتنظيرياً ضخماً، فقد زخرت ساحة أدبيات التنمية السياسية بكثير من الرؤى الأيديولوجية التي أفرزت بدورها كثيراً من نظريات التنمية، وعلى هذا النحو تباينت مدارس التنمية السياسية واتجاهاتها تبايناً ملحوظاً، ففي حين ارتأى بعضهم

إمكانية تحول دول العالم الثالث إلى النهج الديمقراطي الغربي من خلال نظرية تحديثية نبذ بعضهم الآخر هذا الاحتمال مشيرين إلى تحول كثير من هذه الدول بالفعل نحو مزيد من السلطوية في مسارها نحو التنمية، مما يتحتم معه تطبيق نظريات مغايرة تتلاءم مع ظروف دول العالم الثالث.

ومع سيطرة النظم العسكرية والسلطوية على كثير من هذه الدول في بداية الستينيات تدعمت هذه المقولة وهيمت النظرة المتشائمة وتصاعدت حدة الهجوم على الدراسات الأمريكية للتنمية باعتبارها شكلاً من أشكال الاستعمار الجديد، وخصوصاً أن هذه الأدبيات قد قصرت اهتمامها على تحقيق استمرارية أنظمة العالم الثالث واستقرارها والحفاظ على الوضع القائم تحسباً لأي تغير غير مرغوب فيه من قبل الدول الغربية.

هذا وقد مالت كثير من الدراسات إلى تطبيق نمط النمو الاقتصادي الأمريكي والتحول نحو الديمقراطية في دول العالم الثالث مستندة إلى كتابات كل من «هانتنجتون Huntington» و«بايندر Binder» في هذا الشأن. وعلى الصعيد نفسه تعددت الرؤى الراضية للمفهوم الغربي للتنمية والتي تضمنها عدد من الأدبيات، حيث ارتأت أن الخطأ الذي وقع فيه بعض المفكرين الغربيين نبع من تصور وجود علوم اجتماعية محايدة متحررة من القيم لا تتأثر بالأيديولوجيات مع إمكانية صياغة قانون عالمي للعلوم الاجتماعية وتصدير رؤى غربية إلى دول العالم الثالث، مما قاد طبقاً لرؤية هؤلاء إلى الوقوع في مزيد من الأخطاء النظرية الخاصة بالاعتقاد في استمرارية التنمية وبأن التاريخ البشري يسير في خط تطوري صاعد وبإمكانية التغير المنظم الذي يتسم بقدر كبير من الاستقرار، هذا إلى جانب تصور نشر مفهوم التنمية على النهج الغربي إلى مختلف دول العالم الثالث وانهيار الفكر الثوري في مواجهة التفكير العلمي البراجماتي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الرؤية الراضية للفكر التنموي الأمريكي نبعت أساساً من بعض المنظرين الماركسيين وبخاصة في أمريكا اللاتينية الذين رفضوا تطبيق الأنماط الغربية على دول العالم الثالث. كما نبذوا الاعتقاد في أحادية اتجاه عملية التحديث أو ضرورة اتخاذ مختلف المجتمعات للمسار نفسه خلال العملية التحديثية.

وقد فجر «ميجدال Migdal» وغيره هذه القضية في بداية الثمانينيات، حيث

ارتأى هؤلاء صعوبة تصور مسار للتنمية يتسم بعدم المرونة، ويستلهم بالضرورة التجربة التنموية الغربية (Migdal, 1983: 101-105).

وعلى هذا النحو تنازع ساحة أدبيات التنمية السياسية عدد من نظريات التنمية التي تباينت رؤاها وتحليلاتها حول العملية التنموية، وإن مثلت في مجملها رؤية العالم الغربي وخبرته المستمدة من تجاربه وسياقه التاريخي. فنظريات التنمية السياسية بصفة عامة ما هي إلا إمتداد طبيعي للحقل العلمي الغربي، حيث تتخذ من نمط تطور النموذج الغربي مقياساً معيارياً لحركة مجتمعات العالم الثالث، مؤكدة على التطور الخطي لهذه المجتمعات. فنظريات التنمية السياسية تنطلق من الاعتقاد بأن مختلف المجتمعات تسير في خط صاعد - على نحو ما أسلفنا - وعلى مجتمعات العالم الثالث أن تتبنى الخبرات الغربية لتنتقل من التقليدية إلى الحديثة.

المدرسة التحديثية

تعد هذه المدرسة من أكثر المدارس انتشاراً وتأثيراً في ساحة دراسات التنمية، وقد ربط مفكروها من الكتاب الغربيين بين عملية التنمية السياسية في العالم الثالث والنموذج الغربي الرأسمالي الذي يقوم على الليبرالية السياسية والاقتصادية، مع ما يعنيه ذلك من تأكيد لقيم التعددية والتنافسية ومفهوم الملكية الخاصة. كما يدافع هؤلاء عن مبدأ الفصل بين السلطات وغيره من مبادئ الديمقراطية الليبرالية.

وعلى المستوى السياسي التقت نظريات التنمية السياسية الليبرالية على ضرورة تحقيق قيمة الحرية وزيادة مشاركة المواطنين في السلطة السياسية، وتحقيق المساواة بما يضمن قدراً من التوازن بين مختلف الفئات.

هذا وتؤكد هذه النظريات التي وصفت بالسلوكية على قيم الديمقراطية والرشادة والعمومية والتجريد، في إطار تحقيق أقصى قدر من حرية المواطن تجاه الدولة.

وتجدر الإشارة إلى أن جنود هذه النظرية تمتد إلى كتابات منظري التطور والنمو في القرن التاسع عشر في إطار الفكر الأنثروبولوجي الوظيفي البنائي، كما استند كذلك إلى النظريات الاجتماعية لـ «بارسونز Parsons». وقد ركزت النظرية التحديثية على الصعوبات الداخلية للتنمية، وإن تناولت بعض الجوانب والأبعاد الخارجية مثل رأس المال والتكنولوجيا والتعليم والقيم والإيديولوجيات التي مثلت

وفقاً لأراء هذه المدرسة جوهر العملية التحديثية للإسهام في عملية الانتقال من التقليدية إلى الحداثة.

ومما يذكر أن أدبيات هذه النظرية - التي يعد «هانتنجتون» من روادها - لم تعر اهتماماً كبيراً لدور كل من الدولة والسياسة في الارتقاء بالعملية التنموية، بينما أضفت على المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ثقلًا ملحوظًا. كما تمثل تحقيق أعلى درجات الاستهلاك والإشباع المادي أهم الغايات الاقتصادية لهذا الفكر.

وقد أفرزت هذه النظرية عدداً من الأدبيات التي كان لها عظيم الأثر داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وإن تراجعت أهميتها في بريطانيا بسبب ما وصفت به من سذاجة وإغراق في التفاؤل، إلى جانب رؤية بعضهم لنزعتها الاستعمارية.

النظرية الماركسية التقليدية:

مثل فكر هذه المدرسة التي استندت إلى النظرية الماركسية بديلاً للنموذج التحديثي، وقد استند هذا الفكر إلى العلاقة بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج بحيث يقابل كل مرحلة من مراحل تطور القوى أسلوباً مواكباً للإنتاج.

وبناء على فكر هذه المدرسة فإن التغير في المجتمع يحدث إما من خلال ما يسمى بالتطور التلقائي بحيث يشهد النظام قدراً من التطور الكمي البسيط الذي يتسم بالتلقائية، وإما أن يكون التغير من خلال أسلوب الثورة التي من خلالها يرتقي نمو المجتمع إلى المرحلة التالية في ظل تجدد الصراع بين كل من قوى الإنتاج وعلاقاته.

وتجدر الإشارة إلى أن الفكر التنموي التحديثي قد رأى عدم مواءمة النظرية الماركسية لتحقيق التقدم في دول العالم الثالث، حيث أشار بعضهم في بداية التسعينيات إلى أن الفكر الماركسي ذاته رأى في ظروف المجتمعات التقليدية عائقاً حقيقياً للتقدم (Leftwich, 1992: 86)، ولذلك حرص المفكرون التنمويون المحدثون ذوو الاتجاهات الراديكالية على تجاوز هذه الرؤية الماركسية في إطار الأيديولوجيات الثورية الخاصة بدول العالم الثالث.

مدرسة التبعية:

أما مدرسة التبعية التي يعد مفكروها ماركسيين جددًا فقد سعت إلى الوصول إلى صياغة ماركسية جديدة تختلف عن النظرية الماركسية التقليدية في محاولة للتواءم مع واقع دول العالم الثالث.

هذا وقد اتسم فكر أصحاب هذه المدرسة بالانتشار، حيث امتدت تأثيراتها على الرغم من تنوعها وتشعبها إلى كثير من دول العالم الثالث.

وقد أرجع أصحاب هذه النظرية أسباب تخلف العالم الثالث إلى سيطرة المركز الرأسمالي على الدول الطرفية التي خضعت في فترة سابقة للاستعمار (Cardoso, 1977)، وانطلاقاً من هذه الرؤية حرص مفكرو التبعية على ضرورة التخلص من وضع التبعية الذي أفرزته فترة الوجود الاستعماري، سواء فيما يتعلق بالسلطة السياسية التابعة للمركز الرأسمالي أو الطبيعة السلطوية للنظام السياسي في دول العالم الثالث، فهذه الدولة السلطوية تتسم بسيطرة أوليغارشية أو بيروقراطية برجوازية أو بيروقراطية سلطوية غير فاعلة بل تابعة للمركز الرأسمالي (O'Donnell, 1973: 109)، ولذلك جعلت مدرسة التبعية التخلص من هذه الدولة أهم غاياتها، وذلك للتوصل إلى صيغة سياسية واقتصادية تضمن تحقيق النمو المتجه إلى الداخل، وإزالة قيود التبعية في استقلال عن النظم والسياسات الغربية وإلا سيتهدد دول العالم الثالث خطر الدوران في فلك دول المركز، مما يقود إلى استمرارية تخلفها.

وتجدر الإشارة إلى أن نظرية التبعية مثلت انعكاساً للاتجاهات المعادية للفكر التنموي التحديثي، وبخاصة أن مفكري هذه المدرسة قد ارتأوا نوعاً من التواطؤ بين الأدبيات التحديثية والفكر الرأسمالي الإمبريالي. في حين يدافع أصحاب هذه المدرسة عن مصالح الطبقات الفقيرة في الأطراف. هذا وقد استندت مدرسة التبعية إلى أفكار Thomas Kuhn عن الثورات التي تبناها مفكرو أمريكا اللاتينية فيما بعد إلى جانب غيره من المفكرين. وبطبيعة الحال انتقد التحديثيون فكر هذه المدرسة التي وصفها أ尔蒙د Almond في التسعينيات بأنها مثل حرب عصابات فكرية (Almond, 1990: 230).

ومما يذكر أن أصحاب هذه المدرسة قد تأثروا بأحداث أمريكا اللاتينية التي سيطر العسكريون على كثير من نظمها، ومن هذا المنطلق نبذ مفكرو هذه المدرسة فكرة وجود حياد علمي.

وقد اعتبر كل من فرناندو هنريك (Fernando Henrique) وكارديزو (Cardoso) وفاليتو (Faletto) وفرانك (Frank) وسانكل (Sunkel) و(دوس سانتوس) (Dos Santos) من أهم منظري هذه المدرسة التي اتسمت بغزارة

إنتاجها. وقد أوضح هؤلاء أهمية التحول الاشتراكي في دول العالم الثالث لإنهاء حالة التبعية، وإن حرصوا في تحليلاتهم على استبعاد الدول الاشتراكية من علاقات التبعية.

ويلاحظ أن ظهور فكر مدرسة التبعية يعود إلى حد كبير إلى وجود أنظمة عسكرية في أمريكا اللاتينية تسندها الولايات المتحدة، ولذلك لجأ مفكرو هذه المدرسة إلى نقد نظريات التحديث التي كانت قد أغفلت كثيراً من المتغيرات التي أولتها مدرسة التبعية أهمية خاصة، ومن أهمها إبراز تأثير الاقتصاد في السياسة، إلى جانب توضيح دور الدول الرأسمالية في تخلف الدول النامية، هذا في حين اقتصرَت الدراسات التحديثية منذ الخمسينيات على تناول المتغيرات الداخلية بهدف تحقيق الاستقرار والتوصل إلى اقترابات للتغير الاجتماعي غير باهظة الكلفة، وعلى هذا النحو لم ينتبه منظرو التنمية السياسية إلى أهمية المتغيرات الدولية إلا في فترة لاحقة مع بداية الستينيات.

ومن الجدير بالإشارة إليه أنه على الرغم من أن هذه المدرسة تمثل نظرية لتحليل العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية فإنها لم تنجح في تقديم نظرية في التنمية السياسية تفتقر كثيراً عن كل من النظريتين السابقتين.

أصحاب مدرسة التوافق الاشتراكي - الديمقراطي

اهتم منظرو هذه المدرسة بدراسة مشكلات دول العالم الثالث التي خضعت للتجربة الاستعمارية مما أثر في اقتصادها. ومن هذا المنطلق عادت جذور هذا الفكر إلى ما سمي باقتصادات الاستعمار (Seers, 1970) التي مثلت أحد أسس اقتصادات التنمية، وقد ناقشت هذه المدرسة مدى إمكانية تطبيق نظرية سياسية اقتصادية لمواجهة مشكلات دول العالم الثالث مؤكدة أهمية دور الدولة، وبخاصة فيما يتعلق بمجال التخطيط. هذا وقد استوعبت هذه المدرسة كلاً من الفكر الماركسي والاشتراكي، واتسمت بعوائدها للاستعمار والميل إلى التطبيقات الاشتراكية في فترة الستينيات والسبعينيات، وبخاصة فيما يتعلق بتأكيد دور الدولة في عمليات التنمية، وهو ما يعني اهتمام منظري المدرسة بالجانب الاقتصادي للتنمية دون إيلاء الأهمية نفسها للتنمية السياسية، باعتبار أن الأولى تسبق - طبقاً لرؤيتهم - التنمية السياسية.

وفي إطار هذا السياق تجدر الإشارة إلى أولوية التنمية الاقتصادية من منظور هذا الفكر والتي تمهد الطريق لمتطلبات التنمية السياسية.

الاقتصاد السياسي الكلاسيكي - الجديد

ظهرت منذ عام 1980 نظرية جديدة في الاقتصاد السياسي، وإن استندت إلى أساس تقليدي، وقد كان لهذه المدرسة أثر واضح ومباشر على دراسات التنمية وبخاصة بين الدوائر السياسية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وقد وصفت هذه النظرية بأنها ثورة مضادة Counter- Revolution (Toye, 1987) في نظريات التنمية، لما كان لها من أثر كبير في سياسات الدولة.

هذا ويعد منهج الاقتصاد السياسي أحد المناهج المعاصرة في التحليل السياسي، بحيث يشير إلى تفاعل كل من القوى السياسية والاقتصاد في المجتمع، وينظر إلى التفاعلات السياسية على أنها عملية تخصيص للموارد النادرة، بما يعني أن معالم أي تحول تتحدد بالأساس وفقاً للعلاقات والتفاعلات بين كل من العوامل الاقتصادية والسياسية.

وقد نبذت أدبيات هذه المدرسة فكر علم اقتصادات التنمية وطروحاته، وعكست أدبياتها رفض مفكري هذه المدرسة لأسلوب المعونات (Baur, 1981: 56) كما انتقد هؤلاء مفاهيم عدم الكفاءة والفساد وفشل الدولة State Failure مشيرين إلى التأثير المأساوي لهذه المظاهر السلبية في كثير من مجالات التنمية (Lal, 1983: 75)، ومن هذا المنطلق نادى مفكرو هذه المدرسة بتضييق نطاق القطاع العام ورفع الحواجز الحمائية وإطلاق حرية التجارة وآليات السوق.

رابعاً: الأهداف والاهتمامات المعاصرة للتنمية السياسية

يسوقنا التباين التنظيري الذي تشهده الأدبيات المعاصرة في التنمية السياسية إلى التطرق إلى الأهداف والاهتمامات الحديثة لهذه الدراسات التي شهدت بدورها نقله نوعية لمواكبة التطورات التي تحدث على الساحة العالمية.

وقد لوحظ مع منتصف الثمانينيات انحسار في عدد الأدبيات التي تناولت موضوع التنمية السياسية (Weiner & Huntington, 1994) حيث لم تعد هذه الدراسات تنشغل بالموضوعات التي حظيت باهتمام الباحثين في فترة سابقة، مثل دراسة أسباب الركود الاقتصادي على سبيل المثال في إفريقيا، والصراعات الدينية في الشرق الأوسط، وظاهرة السلطوية في شرق آسيا، والاضطرابات الاجتماعية في أمريكا اللاتينية، وإنما أصبح جل تركيزها على محاولة استخلاص نظرية أو نظريات للتنمية السياسية أو الفكر التنموي متفقة في ذلك مع اهتمامات مجلس بحوث العلوم الاجتماعية البريطاني واتجاهاته.

بل إن كثيراً من دراسات التنمية باتت منذ الثمانينيات وخلال التسعينيات توجه انتقادات للأدبيات السابقة لقصورها في هذا الشأن في محاولة لشحذ همم الدارسين واستحداث نظرية للتنمية السياسية بما يسهم في إحياء حقل الدراسة الذي أصيب بقدر من الترهل (Kitsebelt, 1994: 40).

وعلى هذا النحو بدأت الأدبيات الحديثة في محاولة سبر أغوار الأهداف المرجوة من التنمية السياسية مع مناقشة لمختلف النظريات الحاكمة للعلاقات بين هذه الأهداف - وهو ما سنتناوله بقدر من التفصيل خلال هذه الدراسة - وهكذا توصل هؤلاء إلى ضرورة اقتراح بدائل لمختلف الطرق التي يمكن من خلالها أن تحقق الدول أهدافها، كما أوضحت هذه الدراسات ضرورة الاهتمام بالتحليل الإمبريقي لعدد من الموضوعات التي لم يعرّها باحثو الستينيات القدر الكافي من الاهتمام.

ولعله من الأحرى قبل أن نسترسل في استجلاء الأهداف الحديثة للتنمية السياسية أن نسعى إلى الإجابة عن سؤال ملح يتردد في الأذهان يتعلق بأسباب هذا التباين الملحوظ في رؤى مفكري التنمية السياسية بشأن أهداف هذه الأخيرة منذ أن أصبحت دراسات التنمية السياسية حقلاً خصباً للبحث الأكاديمي.

تأصيل جذور التباين:

هنا يمكن القول إن أدبيات التنمية السياسية قد افتقرت منذ البداية إلى اقتراب أو نموذج معرفي موحد، بحيث تعاضمت حدة الخلاف حول طبيعة التنمية السياسية، وازدادت تعقداً وعمقاً - على نحو ما أسلفنا - بحيث انعكس هذا الوضع بطبيعة الحال على أهداف الدراسة ذاتها، بيد أن أي فهم معمق لطبيعة هذا الخلاف الذي عكس بدوره صعوبة التوصل إلى اقتراب موحد لدراسة التنمية يستدعي بداية استجلاء الفروق القائمة بين مفهومين أساسيين وتمييزهما وهما التغير والتنمية.

فالتغير Change في حد ذاته يعني الانتقال من وضع إلى آخر دون أن يحمل أي مدلول إيجابي أو سلبي. أما التنمية Development فتعني نوعاً آخر من التغير الذي يهدف إلى تحقيق هدف محدد بما يتحتم معه معرفة نقطة البداية أو الانطلاق، ثم الهدف الذي تسعى عملية التنمية إلى تحقيقه، هذا وفي حين لم يحفز تحديد نقطة البداية أي جدل فكري بين دارسي التنمية فإن مجال تحديد أهداف التنمية السياسية اتسم بالغموض الشديد وبالتباين الملحوظ، وعلى هذا النحو تباينت رؤى

الدارسين لأهداف التنمية وفقاً لأطرهم التحليلية التي أنتجت بدورها ثلاث نظريات أساسية:

1 - النظرية الحتمية

اختصت الحتمية التطورية للتنمية السياسية بدراسة الاتجاهات التاريخية لتطور المجتمعات في إطار سعيها إلى صنع صورة لمستقبل هذه المجتمعات القائمة وفقاً للامتداد المنطقي للعمليات الاجتماعية القائمة، حيث ارتأى «ماركس» على سبيل المثال استحالة تجنب الصراع بين أصحاب العمل والعمال. ويتم عادة قبول هذه النظريات وانتهاجها من خلال الاعتقاد الراسخ في صحتها، حيث يصعب اختبار نتائج فروضها.

2 - النظريات القيمية

يحدد أصحاب هذه النظرية أهداف التنمية السياسية بالنظر إلى المثاليات، حيث يتصور هؤلاء إمكانية تشكيل الفرد لأهدافه إلى جانب قدرته على المضي قدماً في إنجازها في إطار الاتفاق على المثالية المطلوب تحقيقها من خلال العملية التنموية ثم حشد الطاقات لإنجازها.

هذا ويتفق معظم منظري هذا الاتجاه على أهمية عدد من القيم، مثل الفعالية والمساواة والديمقراطية والأمن. وعلى هذا النحو تقتضي المثالية بوصفها هدفاً للتنمية السياسية ضرورة وجود جهاز حكومي قادر على تحمل المسؤولية وتنفيذ السياسة العامة للدولة. أما هدف المساواة فيعني اتخاذ جميع الإجراءات السياسية من خلال مشاركة أفراد المجتمع في تشكيل سياسات الدولة وضمان الحريات الشخصية. أما أولئك الذي يرون في تحقيق الأمن الهدف الأسمى للتنمية السياسية، فعادة ما يستقون فلسفتهم من مقولات «توماس هوبز» في هذا الصدد.

وتتمثل نقطة الضعف الأساسية لهذه النظريات في صعوبة تحديد أولوية هذه الأهداف، حيث يصعب بناء أسس للتنمية السياسية تستند إلى معتقدات الفلاسفة، هذا إلى جانب تباين اتجاهات السياسيين والدارسين في هذا الشأن.

3 - النظريات الوصفية والتحليلية

بعيداً عن النظريات القيمية التي تهدف إلى استجلاء طبيعة أهداف التنمية السياسية برزت الاقترابات الوصفية والتحليلية من بين بقية الاقترابات، وذلك من خلال وصف التباينات السياسية القائمة وتحليلها بين كل من نول العالم المتقدم

ودول العالم الثالث في محاولة لتقليص الفجوة بينهما. وطبقاً للأطر التحليلية الوصفية فإن التنمية السياسية لا تعدو أن تكون سوى دراسة للحكومات المقارنة مع التركيز على دول العالم الثالث.

وترجع أهمية هذا الاقتراب الذي تتبناه معظم الدراسات الحالية للتنمية إلى حرصه على دراسة الظواهر التي يمكن ملاحظتها وتتبعها في الواقع بدلاً من التعلق بالمثاليات، أما مكنن ضعفه الأساسي فيتمثل في اقتصره على دراسة الحاضر وإغفاله لغايات التنمية ولنوعية معاناة دول العالم الثالث.

إطالة على الأهداف الحالية للتنمية السياسية

عنيت الدراسات الحديثة للتنمية السياسية بإيلاء عدد من الأهداف أهمية خاصة وضعتها في موقع الصدارة مثل التكامل القومي، هذا إلى جانب بروز أهمية أهداف أخرى مثل العدالة والمساواة، وبخاصة بعد أن بات من المؤكد أن تحقيق كثير من دول العالم الثالث لهدف مضاعفة نصيب الفرد من الدخل القومي وهو من الأهداف المرجوة لم يعن بأي حال من الأحوال تحسين مستوى معيشة الفرد في هذه الدول.

أما الديمقراطية على النهج الغربي والتي كانت تعد من بداية الستينيات أسمى أهداف التنمية السياسية فقد شهدت منذ نهاية الستينيات انحساراً نسبياً، حتى اهتمت أدبيات التنمية مع بدايات الثمانينيات بمشكلات أخرى، مثل الاستقرار السياسي التي باتت تشغل حيزاً متنامياً من شواغل المحللين السياسيين. وفي إطار تتبعنا لأهداف التنمية السياسية عبر مختلف الأدبيات يجب ألا يغيب عن أذهاننا إسهامات مدرسة التبعية خلال الفترة التي امتدت منذ نهاية الستينيات وحتى بداية السبعينيات وبخاصة في أمريكا اللاتينية. حيث تمثلت أهم أهدافها في تحقيق التنمية الموجهة للداخل وقطع الصلة مع العالم الرأسمالي. ومع ولوج مرحلة الثمانينيات انشغل دارسو التنمية بنوعية أخرى من المشكلات تتعلق بالتحول الديمقراطي.

فقد باتت ظاهرة التحول الديمقراطي تمثل اتجاهًا عامًا في كثير من دول العالم وبخاصة بعد انهيار النظم الاشتراكية، بحيث رأى كثيرون أن تحقيق التنمية السياسية يتطلب البدء في اتخاذ خطوات حثيثة في هذا الصدد (ملك بوبوفيك، 1995: 82-103) وعلى الرغم من ميل كثير من مفكري التنمية إلى تقبل هذه الحقيقة فإنهم رأوا في عدم نمطية هذا التحول مجالاً خصباً لإنتاجهم العلمي، ولذلك تعددت الدراسات التي اختصت بتوضيح التباينات القائمة، وذلك من خلال تتبع المراحل التاريخية لهذا

التحول، والتي أكدت بدورها وجود اختلافات جوهرية في الموروثات تستوجب على حكومات العالم الثالث أن تتغلب عليها أثناء محاولاتها إقرار الصيغة الديمقراطية المناسبة التي ترغب في تطبيقها (Guenther, 1992: 31) ويعني ذلك أن اهتمام كثير من أدبيات التنمية ينصب حالياً حول نوع الديمقراطية التي تريد تلك الحكومات تبنيها بحيث يمكن أن تكشف الدراسات النقاب عن تباينات قد ترجع إلى شكل المؤسسة السياسية أو إلى نوعية العلاقة المقترحة بين كل من النظام السياسي والسوق (Wode, 1992).

هذا ولم يقتصر اهتمام أدبيات التنمية السياسية على رصد للأهداف المرجوة من هذه العملية وإنما عكفت هذه الدراسات على تحليل معمق لمختلف أهداف التنمية واستحداث الاقتربات التي توضح العلاقات القائمة بينها.

وفي إطار هذه المحاولات برزت عدة اقتربات موضحة لطبيعة العلاقة بين أهداف عملية التنمية السياسية، تمثلت فيما عرف بالاقتراب التوافقي، وذلك إلى جانب كل من نظريات الصراع والنظريات التوفيقية.

1 - الاقتراب التوافقي

وجد هذا الاقتراب أصوله في فكر «كارل دويتش» و«ليرنر» و«بلاك» وغيرهم من الذين نظروا إلى التنمية بوصفها عملية شاملة منتظمة تعني الانتقال التقليدي إلى الحداثة، بما يعني أن انتقال قطاع من التقليدية إلى الحداثة يفترض بداية حدوث تغيرات مماثلة في جميع القطاعات الأخرى.

وقد تبني كثير من مفكري التنمية هذا الاقتراب الذي عني إمكانية تحقيق التنمية الشاملة في جميع المجالات في وقت واحد وبشكل توافقي لا يشوبه أي تعارض بين الأهداف، بيد أن هذا الاقتراب سرعان ما ووجه بانتقادات حادة بسبب صعوبة تطبيقه على عملية التنمية في دول العالم الثالث، وهو ما دعمته خبرة هذه الدول منذ منتصف الخمسينيات وحتى مرحلة التسعينيات.

2 - نظريات الصراع

قادت الانتقادات التي وجهت إلى الاقتراب التوافقي إلى ظهور عدد من الدراسات التي استحدثت ما سمي بنظرية الصراع، وقد ارتأت هذه الأخيرة وجود علاقات صراعية بين مختلف أهداف التنمية بما يصعب معه إمكانية الملاءمة فيما بينها، ولذلك اقتصر اهتمام هذه النظرية على ضرورة الاختيار من بين هذه الأهداف.

ومن الجدير بالذكر أن أدبيات الستينيات كانت قد درجت على استخدام عدد من المفاهيم التي توحى بشمولية عملية التنمية بوصفها مفهوم «بناء الأمة» و«التحديث».

أما فترة السبعينيات فقد شهدت ظهور مفاهيم مغايرة أقل عمومية تحمل بين طياتها نبرة أقل تفاؤلاً، وذلك من خلال رسالة جديدة مفادها استحالة حدوث تنمية شاملة على جميع المستويات وضرورة الاقتصار على بعض المجالات دون غيرها. وعلى هذا النحو برزت عناوين لأدبيات في التنمية تعكس هذا الاتجاه على غرار «الاختيار الصعب» و«أزمة الاختيار» و«معضلة التنمية».

لقد أشارت هذه الأدبيات إلى إمكانية حدوث صراع وتعارض بين أهداف مرحلة التنمية، مثل التعارض بين كل من النمو والعدالة على سبيل المثال أو بين النمو والحرية، بل إن بعض الدارسين في منتصف الثمانينيات رأى وجود علاقة صراعية بالفعل بين كل من التنمية السريعة وحقوق الإنسان (Donnelly, 1984: 255).

هذا وقد افترض النموذج الليبرالي وجود علاقة طردية وثيقة بين عدم الاستقرار السياسي من ناحية والفقر من ناحية أخرى، بيد أن عدداً من الدراسات ألقى مزيداً من الضوء حول هذه العلاقة موضحاً ارتباط المستويات العليا من الاستقرار بالمستويات الوسطى للتنمية.

عموماً يمكن القول إن هذه النظريات في مجملها تشير إلى إمكانية التأثير السلبي للنمو الاقتصادي في كل من العدالة والاستقرار السياسي، وإن رأى هؤلاء صلاحية النظام الديمقراطي بصفة عامة لإنجاز كثير من الأهداف التنموية، ومن أهمها الاستقرار السياسي والعدالة.

ولعل من أهم النتائج التي قادت إليها نظريات الصراع تلك التي تمثلت في التشكيك في طموحات كثير من مقولات النظريات الليبرالية نتيجة التعارض المتوقع بين الأهداف التي تتبناها.

3 - النظريات التوفيقية

في سياق أكثر تفاؤلاً برزت في أدبيات حقول التنمية السياسية دراسات انتهجت ما يسمى بالفكر التوفيقى الذي حرص على دحض مقولات نظرية الصراع حول حماية الصراع وعالميته بين أهداف التنمية، وذلك من خلال التأكيد على إمكانية التوفيق بين هذه الأهداف.

هذا وقد عكفت النظريات التوفيقية على محاولة استحداث الطرق التي يمكن من خلالها تحقيق التوافق بين مختلف أهداف التنمية السياسية والتوصل إلى نوعية السياسات التي يمكن أن تنتهجها دول العالم الثالث في سبيل تحقيقها، وقد ارتأت هذه النظريات إمكانية تحقيق هذا الغرض من خلال عدد من الخطوات من أهمها:

أ - التركيز على بعض أهداف التنمية دون غيرها طبقاً لأولوياتها في سياسات الدولة.

ب - الاستناد إلى هياكل مؤسسية معينة قادرة على التوفيق بين مختلف هذه الأهداف.

ج - اختيار الاستراتيجية الحكومية المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة.

على هذا النحو افترضت طروحات النظريات التوفيقية إمكانية تجاوز الصعوبات الناجمة عن تحقيق التنمية الشاملة، وذلك بالتركيز على إنجاز بعض الأهداف على أن يتوالى تبعاً تنفيذ المتبقي منها.

وفي إطار البحث حول أولويات أهداف التنمية انبرى عدد من الدارسين لتحديد أسس الاختيار فيما بينها، حيث أجمع الدارسون على أولوية الأهداف السياسية على الإنجازات الاقتصادية.

وعلى الصعيد نفسه ارتأت بعض هذه الأدبيات إمكانية أن يؤدي الاختيار أو التفضيل بين مختلف السياسات إلى إبراز أهمية بعض الهياكل المؤسسية في تحقيق مزيد من التوفيق بين مختلف الأهداف، فنظام الحزبية الثنائية الراسخ عادة ما يكون أكثر قدرة على إنجاز هذه المهمة التوفيقية، وبخاصة فيما يتعلق بالمواءمة بين هدفي المشاركة السياسية والاستقرار السياسي، وذلك بقدر يفوق النظام التعددي المتفسخ.

مجمل القول إن النظريات التوفيقية قد اجتذبت اهتمامات علماء السياسة الذين حرصوا بدورهم على الربط الوثيق بين كل من الاستقرار السياسي والممارسات الديمقراطية، كما تأثر بها علماء الاقتصاد للتوفيق بين النمو والعدالة، وبخاصة أن النمو الاقتصادي وظهور البرجوازية في إطار الحد من القطاع العام في الاقتصاد يمكن أن يمثل عائقاً في سبيل تحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية.

ومن الجدير بالإشارة إليه أن اهتمام كل من علماء السياسة والاقتصاد وتأثرهم بهذه النظريات لم يعكس أي تعاون وثيق بين كل من هذين التخصصين

في دراسات التنمية حيث اتسمت الأدبيات التي حرصت على توضيح كيفية التوفيق بين كل من الأهداف الاقتصادية والسياسية بالندرة النسبية في إطار التراجع العام لهذا الاتجاه (Kabashima, 1984: 305-514).

دور ثقافات التنمية في تفسير تباينات النمو

قاد منظرو الاتجاه التوفيقي بين مختلف أهداف التنمية إلى الإسهام في محاولة إحياء دراسات هذا الحقل، وذلك في محاولة لتجاوز طروحات منظري الصراع حول استحالة تحقيق التناغم بين أهداف مرحلة التنمية، بيد أنه سرعان ما نوه هؤلاء إلى التشكيك في عالمية السياسات التوفيقية، ففي حين يمكن أن تصيب هذه السياسات قدراً من النجاح في دولة ما إلا أنها قد تمنى بفشل زريع في أخرى على الرغم من تماثل الصيغة التوفيقية لعدد من الأهداف.

وعلى هذا النحو فإن التساؤل الأساسي الذي يثور في الأذهان يتعلق بكيفية تفسير هذه الفروقات في النمو والإنجاز بين مختلف المجتمعات.

وفي هذا الصدد يمكن الجزم بأن قصور المحاولات التوفيقية بين أهداف التنمية عن إدراك مستوى العالمية إلى جانب عجز نظريات التوافق والصراع عن بلوغ هذا الهدف يعود إلى حد كبير إلى خصوصية كل دولة والتي تتمثل إلى جانب كل من الموقع والموارد الطبيعية في نوعية التجارب التاريخية والطابع القومي للشعوب، وهنا تبرز أهمية المتغير الثقافي بوصفه متغيراً مستقلاً ومحورياً، وهو ما اجتذب انتباه كثير من الأدبيات (مينكيس، 1995).

بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن استخدام مفهوم الثقافة بوصفه أحد متغيرات عملية التنمية يجب أن يتسم بالحذر الشديد، وذلك بسبب اتساع هذا المفهوم وسهولة الاستعانة به لتفسير ما قد يخفى عن بعض المحللين. ولذلك عادة ما تتسم التفسيرات الثقافية بعدم الدقة وصعوبة الوصول إلى تعميمات بصدها.

وعموماً فإنه في إطار هذا السياق ودون الولوج في تفاصيل حول مختلف أهداف التنمية - التي تناولناها بقدر من الإيجاز - يمكن القول إن هناك شبه اتفاق بين مختلف الدارسين حول رغبة جميع المجتمعات في تحقيق كل من الثروة والعدالة والديمقراطية والاستقرار والاستقلالية، وهي أهداف تبلورت في مجملها في إطار بيئة غربية وتبناها عدد من النخب السياسية لدول العالم الثالث، في حين نبذها بعضهم الآخر في ظل تمسكه بالمرجعية المجتمعية، والتي عادة ما تكون متعارضة

مع المنظومة القيمية الغربية، ولعل في ذلك ما يفسر عدم اجتذاب النموذج الغربي لكثير من مجتمعات العالم الثالث سواء الإسلامية منها أو الأفريقية أو ذات الثقافة الكونفوشيوسية، وعلى هذا النحو أيضاً نادى عدد من المفكرين بضرورة الكف عن محاولة فرض النموذج الغربي على هذه المجتمعات ومحاولة بلورة نماذج لمجتمعات إسلامية أو كونفوشيوسية حديثة لا تنفصل من خلالها هذه المجتمعات عن مرجعيتها الثقافية الأصلية (Harrison, 1985: 43-44)، هذا وقد قاد الاستناد إلى المتغير الثقافي في تفسير أنماط التنمية إلى ضرورة التمييز بين مفهومي التحديث والتغريب، فعلى الرغم من وضوح هذا التميز على المستوى النظري فإن المستوى التطبيقي يعكس خلطاً وتداخلاً بين كل من المفهومين اجتذب بدوره اهتمام عدد من الدارسين في محاولة لاستجلائه.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن مجتمعات العالم الثالث - على الرغم من حرصها على متابعة العملية التحديثية - فإنها نبذت التغريب بل تسعى إلى القضاء على آثاره السلبية من خلال ما سمي بـ De-Westernization.

وهكذا تعددت مجالات دراسة التنمية السياسية مؤذنة بفيض من الأدبيات المعاصرة التي تناولت مجالات حديثة الدراسة.

خامساً: مجالات حديثة للدراسة

فإذا ما تطرقنا إلى استجلاء المجالات الحديثة لأدبيات التنمية فسوف نلاحظ أن إسهامات دراسات التنمية السياسية عبر قرابة أربعة عقود قد اتسمت بالغرارة والتنوع - على نحو ما أسلفنا - بيد أن هذه الكتابات افتقرت إلى رؤية واضحة لصياغة نظرية التنمية، فقد زخرت أدبيات هذه الأخيرة بالدراسات التي أسهم مفكرو هذا الحقل العلمي في إفرازها، بحيث تضمنت دراسات حول حركات التحرر، كما تناولت أبنية الأحزاب السياسية وعلاقاتها في فترة ما بعد الاستعمار إلى جانب عمليات بناء الأمة والسياسات المدنية والعسكرية والحروب الإثنية وغيرها من مشكلات التنمية، بيد أن هذه الإسهامات لم تشر من بعيد أو قريب إلى سياسات التنمية التي يجب أن تطبق لتجاوز مرحلة التخلف، حيث رأى كثير من مفكري التنمية في هذا المجال تخصصاً مستقلاً يتجاوز مجال اهتماماتهم، وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن إرجاع هذا الواقع جزئياً إلى تحول اهتمامات هؤلاء إلى مجال دراسات المناطق.

وفي إطار هذا السياق اتجهت بعض الآراء، وبخاصة في الجامعات البريطانية إلى القول بتراجع أهمية دراسات التنمية السياسية والسياسات المقارنة على كل من المستوى البحثي والأكاديمي، ولذلك فليس من المستغرب أن يتحول كثير من علماء التنمية السياسية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى استخدام المناهج والمفاهيم المستخدمة في علمي الاجتماع والأنثروبولوجيا، وفي الآونة الأخيرة في الاقتصاد لدراسة مشكلات العالم الثالث.

وعلى هذا النحو تبين لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية البريطاني منذ بداية السبعينيات تراجع اهتمام الدراسات السياسية المعنية بالعالم الثالث عن التوجهات التنموية نتيجة تردد علماء السياسة بصفة عامة بين قصر اهتماماتهم على مجال دراسات المناطق والدراسات المقارنة أو التركيز على دور سياسات التنمية، مما أسهم في عجز هذه الدراسات عن التوصل إلى صياغة نظريات واضحة للتنمية.

وفي إطار تتبعنا للتطورات المعاصرة في دراسات التنمية ومسيرة أدبياتها تجدر الإشارة إلى أن الدراسات المقارنة كانت قد اتخذت في مرحلة مبكرة خطأً مستقلاً وفي بعض الأحيان متناقضاً مع دراسات المناطق، حيث ارتأى المتخصصون في دراسات المناطق ضرورة استناد تفسيراتهم وتحليلاتهم إلى خصوصية هذه المجتمعات، فمعرفة الجانب السياسي لمجتمع ما تستوجب التعمق في دراسة تاريخه وثقافته ومختلف مؤسساته، هذا في حين اعتقد دارسو السياسات المقارنة أن أي تفسير يجب أن يستند إلى تعميمات إمبريقية، حيث يستدعي استجلاء الجانب السياسي معرفة معمقة لتفاعل كل من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بصفة عامة ثم تطبيق هذه التعميمات على الحالة محل الدراسة.

وفي الستينيات تعرض حقل دراسات السياسات المقارنة إلى مزيد من التجربة، حيث انفصل المتخصصون في دراسة التنمية في الدول النامية عن أولئك الدارسين للمجتمعات الصناعية. وعلى هذا النحو ركزت دراسات التنمية على أهمية التباينات الثقافية بين مختلف دول العالم الثالث.

هذا وقد قادت هذه التطورات إلى توطيد الصلة بين دارسي السياسات المقارنة المهتمين بدراسة التنمية في دول العالم الثالث والمتخصصين في دراسة المناطق (Pye, 1985).

هذا ويتبدى حالياً تنامي أهمية التحليل الثقافي المقارن لمعرفة مراحل تطور الثقافة وكيفية قياسها، وذلك في محاولة لتفسير التباينات بين مختلف التجارب التنموية.

وعلى الصعيد نفسه باتت أدبيات التنمية السياسية تهتم أخيراً بدراسة كل من السلطة والدولة من خلال فهم مقارن لسياسات التنمية وإلقاء الضوء على سياسات ما يسمى بالدولة التنموية - على ما أسلفنا - وهو المصطلح الذي سبق أن استخدمه كل من «ميردال» و«أودنيل» و«وايت».

وعلى هذا النحو اتجهت معظم الآراء المعاصرة في دراسة التنمية السياسية إلى التأكيد على دور الدولة الذي طالما تم إغفاله في العملية التنموية، بحيث أصبح شكل النظام وقدراته من أهم عوامل تقويم التجربة التنموية، هذا إلى جانب انخراط هذه الأدبيات في دراسات المناطق.

وقد أسهمت مدرسة التبعية في هذا المجال من خلال إيلاء مفكرها لاهتمام متزايد بالعوامل الخارجية متباعدة عن دراسة العوامل الداخلية وبخاصة ما يتعلق منها بسياسات الدولة.

وتجدر الإشارة إلى أنه حتى بداية الثمانينيات لم يكن هناك أطر واضحة يمكن أن تربط بين سياسات الدولة ومشكلات التنمية، وفي كثير من الأحيان كان عادة ما تتم إما دراسة دور الدولة باعتبارها من المسلمات وبخاصة فيما يتعلق بالتخطيط وغيره من ضرورات التنمية، وإما تجاهله تماماً باعتباره نتاجاً لقوى طبقية، هكذا اقتصرَت هذه الكتابات على توجيه اللوم إلى المسؤولين نتيجة إخفاق عملية التنمية بدلاً من البحث عن آليات التنمية ذاتها وسياساتها. وعلى هذا النحو اتجهت الاهتمامات الحديثة لعلم التنمية السياسية إلى تأكيد مركزية سياسات التنمية وإبراز سمات الدولة التنموية Developmental State بوصفها أحد متغيرات عملية التنمية، وهو ما عني تنامي الاهتمام بما يمكن اعتباره التطبيق العملي للجانب السياسي.

ولعل من أهم المظاهر الحالية لدراسات حقول التنمية بصفة عامة أنها أصبحت تركز على المجالات المشتركة بين كل من المجتمعات المتقدمة والنامية، ولم تعد تقتصر على الصعوبات التي تواجه دول العالم الثالث، وذلك في إطار سعيها للإسهام في إرجاع دراسات التنمية السياسية إلى حظيرة اهتماماتها الأصلية وصياغة سياسات موحدة للتنمية.

وإجمالاً للقول فإن التطورات الحديثة لدراسة التنمية السياسية قد قادت إلى عدد من النتائج لعل من أهمها:

1 - أنها ضاءت من أهمية وجود نوعين من سياسات التنمية لكل من العالم المتقدم والنامي، حيث دعمت وجهة النظر القائلة بوجود علم سياسة واحد وهو ما كان يرفضه كثيرون من قبل.

2 - كما أسهمت هذه التطورات في التأكيد على الطابع التعاوني بين مختلف التخصصات في دراسة التنمية.

3 - أكدت ضرورة إسهام دراسات التنمية السياسية في صياغة سياسات الدولة للارتقاء بالعملية التنموية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن التطورات الحديثة التي تشهدها ساحة التنمية السياسية قد واكبها تغيير مماثل في النظريات التنموية بصفة عامة، فقد رفض كثيرون هذه النظريات التنموية التحديثية التي لجأت إلى إغفال واقع أنظمة العالم الثالث وخصوصيتها في إطار سعيها إلى صياغة نظرية تنموية عالمية صالحة للتطبيق على جميع المجتمعات، وسرعان ما قادت تلك الانتقادات إلى إعادة توجيه دراسات التنمية السياسية نحو مسارات جديدة إلى جانب بروز تعريفات جديدة لمفهوم التحديث (6: Badie, 1994).

كما قادت هذه التطورات إلى ضرورة أخذ دراسات التنمية في الاعتبار تقاليد الشعوب وثقافتها مع الانفتاح على مشكلات جديدة، وإيلاء أهمية كبيرة للتباينات القائمة بين مختلف المجتمعات.

وعموماً يمكن القول إن الدراسات المعاصرة للتنمية السياسية يسودها حالياً ثلاثة اتجاهات رئيسية:

1 - يتبنى الاتجاه الأول والذي يتسم بالتراجع والانحسار مقولات الفكر التنموي التحديثي التقليدي الذي يسعى بدوره إلى صياغة نظريات عالمية صالحة للتطبيق على جميع المجتمعات.

2 - أما الاتجاه الثاني فيؤكد أهمية دراسة عدد من النماذج التنموية لاستخلاص السمات المشتركة للعمليات السياسية التحديثية في إطار مقارنة.

3 - هذا ويتمسك الاتجاه الثالث بضرورة تفسير التنمية السياسية في كل مجتمع انطلاقاً من الغوص في تجاربه التاريخية واستحضار خصوصية الثقافة.

سادساً: الجديد في نظريات التنمية

قادت الاهتمامات المعاصرة لدراسة التنمية السياسية إلى تطور مماثل في نظرياته، حيث شهدت نظريات التنمية تطورات حديثة فرضتها طبيعة الاهتمامات الحالية، وذلك لمواكبة ما يجري من أحداث، والتي تمثل أهمها في نبذ فكرة وجود حدود فاصلة بين دول العالم الثالث والعالم المتقدم.

ومن خلال تتبع نظريات التنمية - الآنف ذكرها - يتضح لنا بعض الحقائق الآتية:

1 - فيما يتعلق بالنظرية الماركسية وأصحاب مدرسة التبعية أدى انهيار الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية إلى تراجع ملموس في أدبياتها وبخاصة بعد أن اتضح لهؤلاء غياب نهج اشتراكي واضح المعالم.

وعلى هذا النحو أكد الماركسيون الجدد أن نجاح العمليات المنتظمة لتراكم رأس المال والتصنيع في الأنظمة المعاصرة يمكن أن يتوافر مع وجود دولة قوية أيًا كانت توجهاتها السياسية إلى جانب جهاز بيروقراطي كفاء قادر على التدخل والتحكم في المجال الاقتصادي (Lipton, 1987: 41-52).

كما أكد هؤلاء على أن عدداً من الدول قد توصل إلى تحقيق تنمية إما بالتعاون مع برجوازية وطنية أو دولية، وإما من دونهما مثلما حدث في كل من اليابان والصين وكوريا الجنوبية (Kitching, 1987)، حيث نجحت هذه الدول دونما اعتبار للمفاهيم الليبرالية أو الاشتراكية لحقوق الإنسان أو للحريات المدنية.

2 - أما النظرية التحديثية فقد شهدت بدورها في الآونة الأخيرة عملية مراجعة تقويم لطروحاتها وفرضياتها وإعادة لها.

وتجدر الإشارة إلى أن بداية هذه الحقبة ترجع إلى نهايات الثمانينيات وبدايات التسعينيات، حيث أسهم كل من «بوث Booth» و«إيفانز Evans» و«كروك Crook» في إعادة صياغة هذه النظرية، وقد حرصت هذه الإسهامات على التأكيد على الطابع المتميز لقدرات الدولة التنموية، ولا أعني هنا بطبيعة الحال الإشارة إلى تطور مفاهيم النظرية التحديثية عن التحديث أو التغريب أو الرأسمالية الليبرالية، وإنما أشير إلى الاهتمام الحالي للنظرية التحديثية ذاتها ببعض عوامل الإنجاز استناداً إلى بعض التجارب التنموية، ومن بينها عامل الثقافة السياسية ومستوى التميز الوظيفي ومدى استقلالية المؤسسات البيروقراطية ودرجة الاعتماد عليها إلى جانب طبيعة شرعية النظام.

ومما يذكر أن مواكبة النظرية التحديثية للتطورات الحديثة تعود إلى حد كبير إلى الانتقادات التي وجهت إليها ونبذ كثيرين لها، وهو ما كان يمكن في حد ذاته أن يمثل عائقاً نحو الرغبة في المراجعة وإعادة التقويم ولكنه عد حافزاً للتجديد.

وفي حين مال المنظرون التحديثيون في السابق إلى رؤية تطور العوامل - الأنف نكرها - بوصفها نتيجة للعملية التحديثية فهناك من الدلائل ما يشير إلى رؤيتهم لها حالياً بوصفها شرطاً ضرورياً لتحقيق تنمية فعالة على النحو الذي تشهده الصين من إصلاحات إدارية وتحديث سياسي.

ولعل في هذا التطور ما يفسر الجهود المبذولة لعدم تسييس البيروقراطية والفصل بين كل من المجال السياسي والاقتصادي وتوسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعية.

مجمل القول إن هناك شبه اتفاق بين مختلف الاتجاهات الفكرية التنموية حول الآثار السلبية لعدد من العوامل التي يمكن أن تؤثر سلباً في كفاءة عملية التنمية، مثل المحسوبية والفساد والتسييس والعمومية وغياب معايير واضحة للإنجاز، وذلك دونما تمييز بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث (Hyden, 1987: 17).

هذا إلى جانب تأكيد هذه الاتجاهات على ضرورة وجود أرضية أخلاقية أو سياسية للعدالة، وقد عنى ذلك أنه في إطار الصعوبات والضغوط الداخلية والخارجية التي يمكن أن تواجه الدول النامية فإن بعض الممارسات يمكن أن تشكل عائقاً نحو ظهور الدول التنموية.

ولذلك ما زال هؤلاء يميلون إلى التأكيد على أهمية قيمة المأسسة والإنجاز والتخصص على مستوى كل من البنية الاقتصادية والثقافة السياسية.

وإجمالاً للقول نبذت الاتجاهات الحديثة في دراسات التنمية السياسية كل صور التبعية السياسية والإدارية، وأكدت على ضرورة وضوح الحدود بين كل من العام والخاص على كل من المستوى الحكومي والإداري في المجتمعات النامية، مع الاتجاه نحو خصخصة القطاع العام. ولذلك فقد أولى أصحاب النظرية التحديثية في الوقت الحاضر أهمية كبرى لاستجلاء مختلف العوامل الحافزة، وتلك التي تمثل عائقاً للتنمية إلى جانب توضيح أنواع الإصلاحات السياسية والمؤسسية والإدارية التي يمكن أن تحد من أي آثار سلبية.

3 - أما أصحاب مدرسة التبعية الذين تصوروا في فترة من الفترات صعوبة

تحقق تنمية شاملة إلا عبر ثورة عالمية، فقد تبين لهؤلاء خطأ مقولتهم مع تعدد التجارب التنموية، سواء في أمريكا اللاتينية وبخاصة البرازيل أو في بعض الدول الأفريقية في إطار وجود علاقة بين رأس المال المحلي والأجنبي.

هذا وقد امتدت المناظرات حول مختلف النماذج النظرية للتنمية إلى بلدان أخرى مثل نيجيريا وكوريا (Lim, 1985: 44)، وعلى هذا النحو فإنه على الرغم من القيود التي فرضتها نظرية التبعية فإنه لا يمكن إنكار أهميتها بسبب تناولها مختلف الأشكال التاريخية والهيكلية للسيطرة في كل من المجتمعات الصناعية وغير الصناعية، وأثار هذه العلاقات الاقتصادية والسياسية عبر القومية على هدف تحقيق التنمية المستقلة في إطار الدولة التنموية.

4 - كما أسهم ظهور النظرية الكلاسيكية الجديدة في مجال التحليل السياسي وخصوصاً في المجالات الحديثة للاقتصاد السياسي الجديد Neo-Classical Political Economy في التنمية في إعادة طرح حلول جديدة لكثير من المشكلات التنموية وبخاصة فيما يتعلق بوظائف الدولة وقدراتها (Staniland, 1985: 105).

وعلى هذا النحو حرص عدد من الدراسات التي استندت إلى هذه النظرية على استجلاء بعض النقاط التي تركزت حول المحاور التالية:

أ - الناحية المنهاجية التي عني بها أيضاً بعض الماركسيين التقليديين وإن كان ذلك من منظور مغاير، فقد أكد المفكرون الجدد للاقتصاد السياسي على أهمية وجود اقتراب موحد لتفسير الاهتمامات السياسية يمكن تطبيقه على جميع المجتمعات، وقد افترض هؤلاء أنه على الرغم من اختلاف المجالات والممارسات (الاقتصادية والثقافية والمؤسسية والأيدولوجية) وعلى الرغم من التباينات الواسعة في كل من الخيارات والفرص فإن القاسم المشترك يظل متمثلاً في ميل الأفراد في كل المجتمعات إلى حماية مصالحهم، مما يعني مساندة هؤلاء للسياسات التي يرون إسهامها في تأمين أفضلياتهم أياً كان شكل النظام السياسي.

ب - أما الإسهام الثاني للنظريات الحديثة للاقتصاد السياسي التقليدي، فيتمثل في ضرورة أن تشارك التنمية السياسية في إطار هذا السياق في وضع السياسات وإرساء دعائم مؤسسات يتمكن السلوك الفردي من خلالها من تقديم مصلحة الجماعة على المصلحة الفردية وبناء نظام سياسي قادر على تحقيق التوافق بين كل من المصلحة الفردية والعامّة.

وبما أن احتكارات قوى الاقتصاد السياسي قد تمثل عائقاً لإطلاق الطاقة الخلاقة للأفراد، وهي تلك الطاقة التي تستند إليها مصلحة الجماعة فإن عواقب هذا الوضع عادة ما تكون وخيمة وباهظة التكلفة في المدى البعيد، كما يمكن أن تواجه بقدر من المقاومة مؤدية بذلك إلى تباطؤ عملية التنمية.

وجدير بالذكر أن أصحاب هذه المدرسة لم ينظروا بعين الرضا إلى التبسيط الإحصائي الذي انتهجته بعض الدراسات التي اهتمت بالتخطيط، مشيرين بذلك إلى اختناقات القطاع العام التي أسهمت في إفراز بيروقراطية غير مسؤولة متواطئة مع بعض الطبقات، وعاجزة عن تحقيق أي برنامج إصلاحي تنموي.

ولذلك عادة ما يشير هؤلاء في تشخيصهم لطبيعة هذه السلبيات إلى أنها تعكس بصفة عامة إخفاقاً للدولة مما يستدعي إطلاق آليات السوق وقوى المنافسة (Dahl, 1985: 10).

ج - حرص المفكرون المحدثون للاقتصاد السياسي على تجاوز النظرة التبسيطية التي ترى حتمية الاختيار بين كل من قوى السوق أو الدولة، ويرجع ذلك إلى أنه على الرغم من وجود تجارب تنموية فاشلة نتيجة عجز الدولة وفسادها، فإن هناك كثيراً من التجارب التنموية الفاعلة التي استندت إلى قوة الدولة وتعاضد دورها، كما أن إطلاق قوى السوق يمكن بدوره أن يقود إلى تنمية غير متكافئة، ولذلك يتمثل الاهتمام الحقيقي لعلم التنمية السياسية في استحداث طرق تحقيق التعاون والتنسيق ووسائلهما بين كل من قوى السوق والدولة لتحقيق التنمية إلى جانب التأكيد على دور سياسات الدولة بوصفها وسيطاً منظماً لهذه العلاقة.

وقد تناول كثير من أدبيات هذه المدرسة كثيراً من الموضوعات التي حظيت باهتمام منظريها أمثال «روبن روبن» و«ساند بروك Sand Brook».

وإجمالاً للقول فإن مختلف النظريات والمدارس التنموية قد أسهمت بالفعل في طرح رؤى جديدة لدور الدولة وقدراتها أثناء مرحلة التنمية، بما يمكن أن يمثل إثراء مجال حقل التنمية السياسية في إطار اهتمام هذه النظريات بإلقاء مزيد من الضوء على البيئة الاقتصادية والمجال الثقافي والبيئة الدستورية إلى جانب استجلاء طبيعة القاعدة الاجتماعية ونوعية الشرعية والسلطة السياسية إلى جانب توضيحها لمختلف الضغوط الداخلية والخارجية التي يمكن أن تواجهها الدولة، ومدى قدرتها الإدارية التي تؤهلها لتحقيق أهدافها التنموية.

هذا وقد واكبت هذه الاهتمامات بالفعل التطورات الحديثة في مجال تحديد العلاقة بين كل من الدولة والاقتصاد التي أفرزت بدورها مجموعة كبيرة من الأدبيات التي تناولت كثيراً من المجتمعات الصناعية ودول العالم الثالث (Kohli, 1987).

مفاهيم حديثة للدراسة

اتجهت الدراسات المعاصرة للتنمية السياسية إلى دراسة مجموعة من المفاهيم الحديثة، لعل من أهمها مفهوم المجتمع المدني، وذلك في إطار الاهتمام بفاعلية مؤسسات هذا المجتمع في مواجهة الدولة، وذلك لحفز عملية التحول الديمقراطي.

وعلى هذا النحو لجأ دارسو التنمية السياسية إلى التعريف بالمفهوم وتحديد ضوابطه المنهجية والموضعية، وذلك لاستحداث مؤشرات الكمية والكيفية. إلى جانب تحديد بعض الإشكاليات المرتبطة به وإلى جانب محاولة تأصيل هذا المفهوم على كل من المستوى النظري والإجرائي وتحليل خصوصية هذا المفهوم في دول العالم الثالث.

هذا وقد لوحظ التباين الكبير بين مختلف المفكرين في تكييفهم لمفهوم المجتمع المدني، حيث استخدم بعضهم هذا المفهوم وما يرتبط به من منظمات غير حكومية وتطوعية وجماعات ومنظمات وسطية بوصفه مقابلاً للدولة، في حين استخدمه بعضهم الآخر بوصفه مقابل للدين، واعتبار مبادئ العلمنة أحد مدخلات المجتمع المدني.

وهناك أخيراً من استخدم المدني بوصفه مقابلاً للعسكري، وهو ما حفز كثيراً من الأدبيات إلى دراسة العلاقات المدنية العسكرية.

ويقودنا هذا الحديث إلى القول بأن التأكيد على أهمية المجتمع المدني من الأدبيات المعاصرة للتنمية لا يعني بطبيعة الحال إغفال دور المؤسسة العسكرية في كثير من دول العالم الثالث، وذلك بوصفها مؤسسة غالبية قد تقوم بدور مهم في كل من التنمية السياسية والاقتصادية على غرار ما يحدث في كثير من دول جنوب شرق آسيا.

قصور المناهج المستخدمة ومحاولة تأصيل تحليلي بديل

من منطلق القصور العام للمناهج المستخدمة في دراسات التنمية كان السعي الحديث لتأصيل إطار تحليلي بديل، وهنا تجدر الإشارة إلى أن حقل التنمية السياسية قد ساد في فترة من الفترات نوع من الاجتماع المنهجي حول اتخاذ المنهج السلوكي بوصفه اقتراباً أساسياً لدراسة ظاهرة التنمية السياسية.

وقد انطلق هذا المنهج من افتراض وجود ثوابت معينة في كل من السلوك السياسي والاجتماعي تسمح بإرساء تعميمات تقود إلى قوانين تحكم العلاقة بين مختلف المتغيرات.

وعلى هذا النحو شغل هذا المنهج باستخدامه لكل من خطوات البحث العلمي والطرق الكمية موقع الصدارة بين المناهج التي استخدمت في دراسات التنمية السياسية، كما أفرز بدوره كلاً من المنهج النظمي والمنهج البنائي الوظيفي.

بيد أن المدرسة السلوكية سرعان ما تعرضت لانتقادات خاصة بعد ولوج مرحلة ما بعد السلوكية التي قادت إلى مجموعة حديثة من المناهج شابها هي الأخرى نوع من القصور نتيجة طبيعتها الجامدة التي تصلح للنظم المستقرة على خلاف ما هو سائد في كثير من دول العالم الثالث التي تمر بتطورات متلاحقة، هذا إلى جانب هيمنة السمة الانتقائية على هذه المناهج بحيث تتبنى ما يتلاءم مع مقولاتها متجاوزة ما يتعارض مع طموحاتها.

إجمالاً للقول فإنه لم يعد خافياً على كثير من مفكري العالم الثالث محدودية هذه المناهج في فهم الواقع السياسي لبيئاتها، فالمناهج الغربية تعد نتاجاً لمناخ اجتماعي وثقافي مغاير يجعلها غير صالحة للتطبيق على مجتمعات العالم الثالث، كما أنها عادة ما تعجز عن التفاعل مع بيئة هذه المجتمعات.

وقد أدى هذا الواقع إلى انعدام فاعلية هذه المناهج وبخاصة مع اتساع الهوة بين كل من الواقع الغربي وغير الغربي. ومن هنا كان لزماً تأصيل إطار تحليلي بديل مع البيئة الاجتماعية الثقافية والسياسية لدول العالم الثالث يتناغم مع معطياتها ومقولاتها.

ومن الجدير بالذكر أن مفكري العالم الثالث قد أسهموا في هذه المحاولات، وكان للمفكرين العرب جانب من هذه الإسهامات سوف نسعى إلى استيضاحها ومعرفة ما إذا كانت هذه الأدبيات قد استطاعت استحداث أطر تحليلية من خلال إلقاء مزيد من الضوء حول الإسهامات العربية في حقل التنمية السياسية.

سابعاً: الإسهامات العربية في التنمية السياسية

يقودنا الحديث عن التطورات المعاصرة لدراسة التنمية السياسية بالضرورة إلى التطرق إلى الإسهامات العربية في هذا المجال لمعرفة مدى إمكانية التحدث عن علم تنمية عربي.

بيد أن التناول النقدي لأدبيات التنمية السياسية على المستوى العربي يستوجب بداية التأكيد على اختلاف الواقع السياسي والاجتماعي وتباين مشكلات المجتمعات العربية عن مثيلاتها من المجتمعات الغربية، مما يعني ضرورة طرح الفكر التنموي العربي لرؤى تعكس خصوصية الثقافة وتنبع من معطياته التاريخية وهو ما لا يتعارض مع الاتجاهات الحديثة لأدبيات التنمية السياسية. ولكن هل أسهم الإنتاج العلمي العربي في إثراء الحقل المعرفي لدراسات التنمية السياسية؟ وما مدى قدرته على تطوير نظريات ورؤى مستقلة؟.

ولعل ما يؤكد هذه المقولة إن معظم الأدبيات العربية قد استندت إلى مفاهيم وأطر مرجعية غربية (التابعي، 1988: 46)، كما لم يتجشم كثير من مفكري التنمية العرب عناء تحديد مفهوم التنمية ذاته من منظور عربي، استناداً إلى المفاهيم الغربية السائدة التي أصبحت مع مرور الزمن من البدهيات التي تقبلها هؤلاء دون النظر إلى التباينات القائمة بين مجتمعات الدول المتقدمة ودول العالم الثالث (عارف، 1987: 185).

من ناحية أخرى أرجع معظم الأدبيات العربية في التنمية السياسية ظاهرة تخلف دول العالم الثالث إلى تغيرات أحادية البعد، إما لأسباب داخلية ترتبط بالتركيب الاجتماعي والثقافي (الجوهري، 1982)، وإما إلى أسباب خارجية نابعة من سيطرة الغرب على مقدرات شعوب العالم الثالث، وقد برز هذا الاتجاه جلياً بين أصحاب مدرسة التبعية، هذا في حين لجأ قلة من المفكرين إلى الابتعاد عن التفسير الأحادي للتخلف في محاولة لدمج كل من العوامل الداخلية والخارجية، وذلك من خلال رؤيتهم لتفاعل كل من بيئة داخلية غير مواتية وعوامل خارجية مهيمنة.

المرجعية الفكرية للأدبيات العربية في التنمية السياسية

وفي إطار ما سبقت الإشارة إليه من عدم توصل الأدبيات العربية في التنمية إلى بلورة رؤية مستقلة، وفي ظل تغيب نظرية تنموية عربية واضحة المعالم، لجأت معظم الدراسات العربية إلى محاكاة النظريات الغربية، فقد تبنت هذه الدراسات حتى نهاية الثمانينيات مقولات الفكر الليبرالي أو الماركسي وإن مالت في التسعينيات بعد انهيار الأنظمة الاشتراكية إلى اتباع المنظومة القيمية الليبرالية ونقل أطرها النظرية كاملة.

ومثلما شهد مجال حقل التنمية السياسية في العالم الغربي تنوعاً في نظرياته التي مثلت مجموعة من البدائل المتاحة وعكست نوعاً من التجديد الذاتي، فقد تأثرت

الأدبيات العربية بدورها بهذا التشعب التنظيري وإن اتسم هذا الأخير بقدر من الجمود نتيجة اقتصره على المحاكاة وابتعاده عن الابتكار.

وعلى هذا النحو استندت هذه النظريات إلى مقولات النموذج التحديثي والماركسي وأصحابه مدرسة التبعية إلى جانب محاولات الدمج بين كل من النظريات الغربية والتراث الإسلامي.

1- النموذج التحديثي والمنظومة القيمية الليبرالية

تبنت مجموعة من المفكرين العرب مقولات النموذج التحديثي الذي يستلهم أسس المنظومة القيمية الليبرالية ومبادئها، وبطبيعة الحال مال هؤلاء إلى الممارسات السياسية الغربية في إطار الفكر الديمقراطي الليبرالي الذي يؤكد أهمية البعد السياسي المؤسسي ويدعم الاتجاهات التعددية التنافسية. ومن الجدير بالإشارة إليه أن تلك الاتجاهات التي سبق وأن نادى بها كتاب المدرسة التحديثية الليبرالية عكست في مجملها فكر النظريات السلوكية.

2- النموذج الماركسي

حظي هذا النموذج بجاذبية خاصة لدى بعض المفكرين العرب انطلاقاً من المقولات الماركسية حول التنظيم الحزبي الواحد والصراع الطبقي والملكية العامة لوسائل الإنتاج، وإن بدأت أدبياته تشهد انحساراً وتراجعاً ملحوظاً مع بداية التسعينيات وانهايار الأنظمة الاشتراكية (عبدالله، 1985).

3- نموذج مدرسة التبعية

يطرح هذا النموذج مفهوم التنمية الموجهة إلى الداخل، ويرى مفكرو هذه المدرسة في الأبعاد الخارجية أهم معوقات التنمية، وفي إطار هذا السياق يمكن ملاحظة تعدد أدبياتها على مستوى العالم العربي، حيث تأثر بها كثير من المفكرين، بيد أنها لم تنجح على كل من مستوى الكتابات العربية والغربية في تقديم نموذج تنظيري واضح المعالم يختلف عن بقية نظريات التنمية السياسية.

4- النموذج التوفيق بين النظريات العربية والتراث الإسلامي

في مواجهة هذه الاتجاهات المحاكية للغرب سعت بعض الدراسات العربية للتنمية السياسية إلى إضفاء قدر من الخصوصية على أدبياتها من خلال تحقيق دمج بين كل من المصادر الغربية والمصادر الإسلامية في محاولة توفيقية للحفاظ على الخصوصية الحضارية، فقد أقر معظم كتاب التنمية السياسية العرب عالمية المفاهيم والمناهج، ولكنهم حرصوا على الحفاظ على خصوصية المضمون والمحتوى التي تتوافق مع ثقافة الشعوب العربية.

هذا وقد تناولت بعض الدراسات بالشرح والتحليل مختلف التيارات داخل هذا الاتجاه، حيث رأت إمكانية التمييز بين اتجاهين فرعيين أساسيين داخل هذا الاتجاه:

1 - يتمثل الاتجاه الفرعي الأول في الانطلاق من نظريات التنمية السياسية المعاصرة وانتقاء مجموعة القيم الفكرية المناسبة للمجتمع محل الدراسة، ومن ثم تتم تحليلاته عادة في سياق تبريري تسويغي.

2 - أما الاتجاه الفرعي الثاني فقد تمثل في الانطلاق من أرضية إسلامية في محاولة لإيجاد نظرية إسلامية للتنمية، وهي محاولات وقعت في أوجه القصور نفسها مع الاتجاه السابق.

وتعددت أخيراً محاولات بلورة رؤية إسلامية في التنمية السياسية قدمت إسهاماً نقدياً للنظريات الغربية، كما أنها سعت إلى تقديم إطار مرجعي لتناول موضوع التنمية السياسية إلا أنها لم تتوصل إلى صياغة واضحة في هذا الصدد، حيث تقع في خطأ التوفيق مع النموذج الغربي، بحيث لا تعكس في حقيقة الأمر رؤية إسلامية حقيقية.

على هذا النحو يمكن القول إن معظم الكتابات العربية في التنمية السياسية لم تتوصل إلى تطوير منهج مستقل، بحيث لجأ معظمها إلى دراسة الواقع العربي من خلال خطى الأدبيات الغربية نفسها من حيث تفتيتها لظاهرة التنمية بين كثير من التخصصات العلمية.

التنمية السياسية إلى أين؟

بعد استجلاء مختلف الاهتمامات الحديثة لأدبيات التنمية السياسية وتتبّع التطور الذي شهدته مختلف اقترابات الدراسة، يتبادر إلى الأذهان تساؤل ملح حول مستقبل دراسات التنمية السياسية وخصوصاً بعد أن تعرضت لانتكاسة تمثلت في تراجع أدبياتها وانحسار الاهتمام بموضوعاتها.

وهنا أشير إلى رصد قام به بعض الباحثين تتبّع خلاله ما كتب في عدد من الدوريات عن موضوع التنمية السياسية في الفترة من 1964 إلى 1987 لاحظ من خلاله شغل موضوعات التنمية السياسية لحيز لا يزيد على 9٪ فقط من محتوى الدراسات (Leftwich, 1994).

فالواقع أن دراسات التنمية تشهد حالياً تحدياً حقيقياً في مواجهة تعالي الصيحات ضد إنجازاتها، وعلى الرغم من محاولة كثير منهم لحض هذه المقولة

حتى منتصف الثمانينيات فإن الاتجاهات الحديثة تشير إلى تساؤل أهميتها على ساحة الأدبيات السياسية في إطار ما ارتأوه من تراجع مماثل على مستوى العلوم الاجتماعية ككل.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من فشل دراسات التنمية خلال العقود الأخيرة في تقديم حلول جذرية لمشكلات التنمية على النحو المأمول فإن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال أنها أصبحت عديمة الجدوى أو أنها إلى زوال، وذلك بسبب أهميتها ليس على مستوى العالم الثالث فحسب، وإنما بالنسبة لجميع الأنظمة المعاصرة.

فمجال دراسات التنمية لم يمثل قط فرعاً للبحث الأكاديمي المنفصل عن الواقع وإنما على العكس من ذلك انخرطت هذه الدراسات في واقع مجتمعات العالم الثالث في محاولة لإيجاد حلول مناسبة وإن اختلفت توجهات المفكرين التنمويين ونواياهم، وعموماً نلاحظ أن معظم أدبيات التنمية تلجأ حالياً إلى تركيز اهتماماتها حول مجموعة محدودة من القضايا رغبة منها في مواجهة مشكلات حيوية يعاني منها كثير من المجتمعات، مثل الفقر والمرض، ولذلك تتمركز اهتمامات هذه الأدبيات حالياً حول عدد من المحاور الأساسية:

- 1 - دراسة كل من السلطة والدولة وكيفية تحقيق نوع من التوازن بين كل من الدولة والسوق (Colelough, 1992) عبر مختلف مراحل العملية التنموية لحفز هذه الأخيرة، وذلك في إطار التأكيد على دور سياسات الدولة في صياغة هذه العملية.
- 2 - وضع تصورات للتنمية القومية مع الأخذ في الاعتبار أهمية الاقتصاد الدولي إلى جانب تأكيد دور الدولة بوصفه وسيلة بين كل من المصالح القومية الفرعية Sub-National Interest والمصالح القومية ومثيلاتها على المستوى الدولي.
- 3 - دراسة طبيعة التوترات التي يمكن أن تنور بين أولويات التنمية ومختلف العمليات المرتبطة بها في فترات وظروف متباينة مع التأكيد على دور الدولة في هذا الشأن.

ومن الجدير بالإشارة إليه أنه على الرغم من توجه دراسات التنمية السياسية حالياً إلى التأكيد على أهمية التنافس في إطار قوى السوق فإنها لم تغفل أهمية مركزية دور الدولة التنموية في علاقاتها بكل من القطاعين العام والخاص، وهو ما أثبتته تاريخ التجارب التنموية في دول العالم الثالث، حيث شهد كثير من هذه البلدان تجارب تنموية ناجحة، كان للدولة فيها دور محوري، ولعل التجربة الكورية خير دليل على صدق هذه المقولة وإن عجزت بعض هذه الدول عن إرساء دعائم دولة تنموية فاعلة.

خاتمة

إن التحولات الهيكلية التي شهدتها حقل التنمية السياسية والتي مثلت نقلة نوعية في دراسات التنمية مازال عليها أن تواكب التطورات المعاصرة، بحيث لا تظل جامدة في مواجهة المتغيرات الحديثة، ولعل أهم التحديات التي تواجه هذه الدراسات تتمثل في تحديد دور كل من الدولة والمجتمع في هذا المجال في ظل بروز الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني وبحفز مؤسساته لإرساء دعائم التنمية السياسية إلى جانب عدم إغفال دور الدولة.

وفي إطار هذا السياق يمكن القول إن ضرورة تمتع مختلف مؤسسات المجتمع المدني بعلاقة متوازنة مع النظام في ظل قدر من الحرية والاستقلالية لا يلغي بالضرورة تدخل الدولة المباشر في تنظيم المصالح وتجميعها والتعبير عنها داخل المجتمع لحفز مزيد من التنمية في دول العالم الثالث. ويعني هذا الوضع قيام الدولة بما يعرف بالهندسة الاجتماعية إلى جانب الإسهام في دفع التنمية السياسية.

هذا كما يثير موضوع مدى اعتماد التنمية على كل من الدولة والمجتمع تساؤلاً مهماً حول دور الفاعلين الدوليين في التأكيد على ما اعتبر بعض الشروط المعاصرة للتنمية في ظل مظاهر العولمة، سواء فيما يتعلق بإطارها المؤسسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي، وهو ما أثار قضية التحول الديمقراطي وما تفرضه داخليا من آليات تضمن توفير ما سمي بحسن إدارة شئون الدولة والمجتمع (Good Governance) إلى جانب كل من الشفافية (Transparency) ومحاربة الفساد.

وفي إطار هذا السياق تسعى الأدبيات المعاصرة للتنمية السياسية مع بداية القرن الحادي والعشرين إلى تتبع التطورات المتلاحقة التي يشهدها حقل التنمية السياسية كذلك في محاولة لمواكبة التغيرات التي تتعرض لها.

المصادر

- إسماعيل صبري عبدالله (1983). في التنمية العربية. القاهرة: دار المستقبل العربي.
- عبدالمعظم المشاط (1988). التنمية السياسية في العالم الثالث: نظريات وقضايا. الإمارات: مؤسسة العين للنشر والتوزيع.
- كمال التابعي (1985). الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية. القاهرة: دار المعارف.
- محمد الجوهري (1982). علم الاجتماع وقضايا التنمية في دول العالم الثالث. القاهرة: دار المعارف.
- ملك بوبو فيك (1995). كيف تعزز الديمقراطية. المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، عدد 143.
- نصر عارف (1992). نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي. القاهرة: دار القارئ العربي.

هدى ميتكيس (1996). المتغير الثقافي والتنمية في كوريا. في محمد سيد سليم (محرر) النموذج الكوري للتنمية، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة.

Almond G.A. (1990). *A discipline divided, school and sects in political science*. New Bury Park California Sage Publications, The Publishers of Professional Social Science.

Badie B. (1994). *Le Développement politique, economie*. Paris.

Bagchi A.K. (1952). *The political economy of development*. Cambridge: Cambridge University Press.

Baur P.T. (1981). *Equality, The Third World and economic delusion*. London: Methuen.

Brett. E.A. (1987). *States, markets and private power in the developing world: Problems and possibilities*. *IDS Bulletin*, 18 (3) July.

Cardoso F. H. (1977). The consumption of dependency theory in the U.S.A., *Latin American Research Review*, 12 (3).

Chilcote R. (1984). *Theories of development and under development*. London: Westview Press.

Colclough, C. (1992). *Neo-liberalism and the development policy debate*. New York: Oxford Press.

Coleman J. (1965). *Education and political development*. Princeton University Press.

Dahl R. (1971). *Polyarchy: participation and opposition*. New Heaven C.T.: Yale University Press.

-----, *A preface to economic democracy*. Cambridge: Polity.

Donnelly, J. (1984). Human rights and development, complementary or competing consensus. *World Politics*, 36 (2) Jan.

Guenther R. (1992). *Elites and democratic consolidation in Latin America and Southern Europe*. New York: Cambridge University Press.

Harrison, LE. (1985). *Underdevelopment is a state of mind: The Latin American case*. Cambridge Mass Center For International Affairs, Harvard University: University Press Of America.

Huntington S. (1968). Political development and political decay. *World Politics*, 17 (3).

Huntington S. & Weiner M. (Eds.) (1994). *Understanding political development*. Waveland Press Inc.

Hyden, G. (1987). *No shortcuts to progress, African development management in historical perspective*. London: Heinemann.

Kabashima, I (1984). Supportive participation with economic growth, The case, of Japan. *World Politics*, 36 (3) April.

Kitching, G. (1987). The role of national bourgeoisie in the current phase of capitalist development: Some reflections. In Paul M. Lubeck (Ed.) *The African bourgeoisie, Capitalist development in Nigeria, Kenya and the Ivory Coast*. Boulder: Lynne Rienner.

Kitschelt, M (1994). *The transformation of European social democracy*. New York: Cambridge University Press.

- Kohli, A. (1986). *The state and development in the Third World*. Princeton N.J.: Princeton University Press.
- La Palombara, J. (1963). *Bureaucracy and political development*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.
- La Palombara, J. & Weiner M. (Ed.) (1966). *Political parties and political development*. Princeton N.J.: Princeton University Press.
- Lal, D. (1983). *The poverty of development economics*. London: Institute of Economic Affairs.
- Leftwich, A. (1992). Politics and development studies. In A. Leftwich (Ed.) *New development in political science. An international review of achievements and prospects*. London: Edward Publishing Limited.
- Lim, H.C. *Dependent development in Korea 1963- 1979*. Seoul: Seoul National University Press.
- Lipton, M. (1987). Development studies, findings frontiers and freights. *World Development*, 15 (4).
- Migdal, J. (1983). Studying the politics of development and change : The state of the art. In Ada, Finifter (Ed.) *Political science, the state of discipline*. Washington D.C.: American Political Science Association.
- O'Donnell G, (1973). *Modernization and bureaucratic authoritarianism in Latin America*. Berkeley: University of California.
- Parsons, T. (1957). *The structure of social action*. New York: Mc GrawHill.
- Pye, L. (1968). *Communication and political development*. Princeton N.J.: Princeton University Press.
- (1966). *Aspects of political development*. Boston: Little Brown and Company.
- *Asian power and politics: The cultural dimensions of authority*. Cambridge Mass: Harvard University Press.
- Pye, L. & Verba, S. (Ed.) (1965). *Political culture and political development*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.
- Rostow, W. (1962). *Politics and the stages of growth*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Seers D. (1979). The meaning of development. In D' Lehmann (Ed.), *Development theory, four critical case studies*. London: Cass.
- Staniland M. (1985). *What is political economic democracy?*. New Haven: Yale University Press.
- Toye, J (1987). *Dilemmas of development*. Oxford: Basil Blackwell.
- Wode, R. (1992). *Covering the market economic theory and the role of government in East Asian industrialization*. Princeton: Princeton University Press.

مقدم في: مارس 1999

مقبول في: مايو 2000